

سلسلة فكرية
عقائدية في النظرية
العالمية الثالثة

احمد ابراهيم

الثورة والدولة



المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان

طرابلس ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

كتاب
الزحف الاخضر

كتاب
الزحف الاخضر

احمد ابراهيم

الثورة والدولة

منشورات
المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

الطبعة الأولى

1391 و . ر 1982 م



المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

« . . . فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ۞ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ۞ »

صدق الله العظيم

محتويات الكتاب

مدخل

يدرس هذا الكتاب موضوعاً تفسيرياً عميقاً هو التناقض الحتمى والجذرى بين القديم الذى بناه الطغاة على اجساد الجماهير ، وبين الجديد الذى تسعى الجماهير إلى بنائه فوق أنقاض الطغيان .

فالموضوع إذن يبدأ بانتصار ثورة الجماهير الشعبية ضد المتحكمين فيها والمستغلين لها .. وتدميرها للنظام الذى كان مقاماً على العسف والاستغلال والقهر ، والذى كان نصيب الجماهير في ظله أن تستباح دماؤها وحقوقها لمصلحة الأقوياء المسيطرين على الدولة الرجعية الدكتاتورية . التى تصيغ مصالحها ورغباتها قوانيناً نافذة (وسارية المفعول) دون توقف .. وتجعل الجحيم المقيم حقاً لا يمكن لأحد أن يجتازه إلى أى سبيل إلا إلى المشنقة أو المقصلة .

فحين تنتصر الجماهير بالثورة الشعبية تجد من حقها ومن واجبها أن تدمر القديم بآلياته وثقافاته .. ولكنها لا تجد ذلك سهلاً ميسراً ، إنها تعاني الكثير في مقابل أن تبيد وجوداً ظالماً ومأسوياً كان يجثم على صدرها وعلى صدر الحضارة

البشرية برمتها ، حائلاً دون تحقيق أى تقدم باتجاه سعادة الانسان وابداعه .. ودون نجاحه في بناء عالم العدل الذي حلم به عبر العصور وإن الجماهير رغم المعاناة التى ذاقت آلامها قد تجد نفسها اسيرة شراك القوى الرجعية المعادية للتقدم مرات ومرات .. دون أن تتمكن من اتقاء ذلك .. أو الحيلولة دون وقوعه .. فكان لابد أن ندفع بآراء كالتى بين ايدينا الآن ، لنكشف للجماهير بعض الحقائق ونقدم لها بعض المضامين والوثائق التى ستساعدها حتماً في القضاء على أى محاولة لابتسار الثورة الشعبية دون أن تحقق الجماهيرية .

ولعل تقديم آراء كهذه فيه درجة كبيرة من المخاطرة بسبب عدم اتفاق الباحثين على تعريف واحد لأى ظاهرة .. ولعدم اتفاقهم أيضاً على رؤيا واحدة لكل حادث قد يستخدم في التدليل على صدق تفسير معين إذ قد يستخدمه آخرون للتدليل على كذب ذات التفسير في موقع آخر . ولكن هذه الرؤيا التى نقدمها ليست مرهونة بالاتفاق على تفسير موحد للظواهر الاجتماعية أو السياسية أو غيرها بين الباحثين ، إذ أنها استخلاص مستجد يعتمد الموضوعية والواقعية لدروس عملية ميدانية كانت ليبيا خلال هذا

العقد الأخير من السنين ومازالت ، مسرحاً لها ومجالا رحباً لتطبيقها ، فليست هذه الآراء فلسفة نظرية خالية من الواقعية . . وليست في نفس الوقت مجرد مقارنة بين مجموعة من الآراء الاجتماعية والسياسية أو التفسيرات المتضاربة ولكنها في الواقع استنتاج علمى صيغ اعتماداً على واقع موضوعى يجرى صنعه بيد الانسان المعاصر في هذه البلد الصغيرة مهيئاً نفسه للانتقال عبر البحار والمحيطات إلى حيث يقبع كل انسان معاصر وراء مظالمه وآماله التي لاتحد .

وحيث ان فكر القذافي مرشح لاجتياح العالم كله باعتباره التفسير العلمى الشمولى للحضارة البشرية ، والتحديد الأمثل لطموحاتها وأهدافها . فإن رأياً كالذى نحن بصدده يعتبر هاماً كأحد أهم موضوعات الحوار التى تنشأ بعد بناء الدولة الجماهيرية على أنقاض النظام السياسى الدكتاتورى الذى يسبقها .

إن دراسة (أكاديمية) مقارنة بين مجموع آراء الباحثين عبر التاريخ في موضوع الدولة ووظيفتها ليس بذى فائدة كبيرة بالنسبة لعالمنا المعاصر . بالقدر الذى تكون به أهمية استيعاب الطموح الانساني العظيم . والعمل الدءوب على

تحقيقه باستشراف المستقبل المشرق أمام هذه الملايين المعذبة التى تعانى التخلف والفقر والمرض . بسبب ما تكابده من استغلال وهيمنة وعبودية هى في مجموعها أسلحة الامبريالية العالمية لقهر الشعوب واخضاعها تحت مصالح الاحتكارات وداخل مناطق النفوذ .

إن هذه الملايين المعذبة والمضطهدة والمستضعفة . . لا يهمها إلا الطريق الذى تحقق فيها خلاصها من القيود بدءاً بالقيد الذى يكبلها في داخل أوطانها ممثلا بالبرجوازية والفاشية والشرائح الاجتماعية الرجعية المحلية . . وصولا إلى القيود العظمى التى تحرك خيوطها دول الاستعمار والامبريالية التى تمارس الإبتزاز والنهب . . وتمارس التمييز العنصرى والدينى . . وتشويه الثقافات والحضارات . . والتى تسعى بكل جهدها إلى تدمير حاضر الأمم المسحوقة ومستقبلها . . بتخريب بلدانها وسلب ارادتها ومواردها المعنوية والمادية .

وهذا الكتاب ليس سوى محاورة مع الجماهير مباشرة عن الطريق الذى ستتخلص فيها من كل القيود .



التناقض بين الثورة والدولة

إن الحلول الجذرية للمشكلة تصطدم دائماً بالتركيبة الكلية للمجتمع الذى خلق المشكلة ، ومن أسباب ذلك قيام الطبقات المسيطرة بتوظيف المجتمع لمصلحتها بما في ذلك مشكلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. ولذلك فإن هذه الطبقات تقاوم أى نوع من التغيير في إطار المجتمع أو خارج إطاره ، إلا إذا أرغمت على قبوله ارغاماً .. وحتى في هذه الحالة فإن الطبقات الرجعية المسيطرة ستكتشف طريقها إلى التأثير على عمليات التغيير بالشكل الذى يناسبها إلا إذا أرغمت مرة أخرى على القبول بالتغيير كاملا ومباشراً .. أو قبلت التصفية الجسدية لها ولمصالحها ولعلاقاتها السلوكية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولأن الثورة هى الحل الجذرى الوحيد لأزمة المجتمع الانساني المعاصر فإن القوى الإجتماعية الرجعية تكتشف

عملها باتجاه اجهاض الفعل الثورى أو تأجيله .. وبإتجاه اعداد نفسها لمقاومته والانتصار عليه في حال وقوعه .

ولأن الدولة هى مؤسسة الأقوياء .. وكيان المسيطرين فقط فإنها تعبر فعلياً عن مصالح الطبقات المسيطرة والقوية والتى تمثلها في عالمنا المعاصر طبقات البرجوازية والرأسمالية العالمية وطفيلياتها المحلية في بلدان الشعوب النامية .

إذن فإن الدولة هى ملك البرجوازية ومشتقاتها من الترسبات الاجتماعية اليمينية — الا في حالة واحدة استثنائية ، حين تحرق البرجوازية ومشتقاتها جميعاً وبجمع رمادها في قطعة قماش صغيرة ليردم تحت البحر إلى الأبد ، أو تحرق الدولة ذاتها وينفخ رمادها مع الريح .

أما فيما عدا ذلك فإن الدولة هى دولة اليمين الرجعى تناط بها على الدوام مهمة كبح الارادة التقدمية وعرقلة التغيير ، بل تناط بها مهمة قتل الأمل الإنساني في تنفس ذرة من الحرية أو معايشة دقيقة واحدة لا غير في ظل العدالة .

إن ذلك لا ينطبق فقط على الدولة الرأسمالية أو الدولة

الاقطاعية أو الاليجاركية أو الدولة الحزب أو الدولة العائلة ولكنه ينطبق أيضاً على دولة الثورة .. أيّ ثورة .. !

فبعد انتصار الثوار سياسياً على الكيان السياسى الرجعى يلجأون ارتجالياً إلى بناء مؤسسة بديلة يطلبون إليها تلبية طموحاتهم وطموحات جماهيرهم ويضعون لها المخططات لتستوعب توجههم التقدمى الثورى محاولين إحداث التغيرات التاريخية عن طريقها لما تملكه مؤسسة الدولة عادة من هيبة تقليدية ، ولما يمثله طابور التكنوقراط المتراكم خلف الادراج الوظيفية ، من إغراء .. وهو المتبقى في جوف الزمن كقطعة أصيلة من جسم النظام الرجعى المنهار .. بما يملكه من قدرة فنية (وخبرة علمية) وغير ذلك مما يشاع عادة أنه مطلوب لإحداث التغيير على نطاق واسع .

إن توجه الثوار نحو بناء مؤسسة الدولة هو خطأ تاريخى قاتل سيجعل الثوار ضحية تحفر قبرها بيديها ، حيث إنْ خطأ تاريخياً وعلمياً ينساق الثوار إلى اقترافه بانتهاجهم ذلك النهج المكلف للذى يجعلهم يكثفون جهدهم تكثيفاً شديداً لينتجوا في النهاية الكيان البديل لكيان الثورة الشعبية .

فالدولة حين تقوم تستوعب تناقضات المجتمع القديم جميعها وقد تضم فيما تضم مكونات ثورية لكنها مع الزمن ونتيجة احتدام الصراع الاجتماعي – والطبقي منه بالتحديد – لا تلبث أن تعود الدولة – كمؤسسة قمعية يوجهها التكنوقراط وتوظفها البرجوازية (المعادية للجماهير) – إلى أصلها الحقيقي فتذوب كل الصفات التي تناقض أصلها التاريخي .. أو تتمكن الدولة في النهاية من تشويه كل شيء بما في ذلك الثورة نفسها لتجعلها غطاءها الذي لا تخلعه لتستخدمها في تبرير توجهاتها الرجعية اليمينية ، المضادة للجماهير .

ولأن الدولة مؤسسة فإن من طبيعتها أن تنشيء لنفسها كياناً ذاتياً وشخصية ثابتة محمية بالقانون مما يخلق في إطار ذلك تراكماً وظيفياً ، إذا لم يكن بشرياً في البداية فسوف يكون قانونياً ليصل في تطوره إلى تكديس بشرى معبر عن طبيعة المؤسسة ذات اللوائح والقوانين ، ليخرج من ذلك كله مصالح خاصة بهذا التكدس البشرى الناتج . ستصطدم حتماً بمصالح الجماهير الشعبية .. وستتناقض

أساساً منذ البداية – وإن كان ذلك مغلفاً – مع أطروحات الثورة الشعبية التى انتجت الدولة في الأصل .

ومن هنا فإنه يصح أن نقول بأن الثورة بالفعل تبدأ مشوار الهزيمة والانتكاس في اللحظة التى تفكر فيها في بناء الدولة .. واذا كان هذا التحليل قد غاب فيما مضى عن ثوار انجزوا ثورات عظيمة عبر التاريخ الانساني كله إلا أنه لم يكن غائباً في واقع الأمر عن ماركس مثلا .. ولا يمكنه بحال أن يغيب مطلقاً عن معمر القذافي .. ومن هنا اعتبر ماركس أن الدولة تفنى مع الملكية الخاصة لتقام حياة سعيدة للبشر . وحدد القذافي الدولة في عمليات التخطيط والبرمجة التى تقوم بها الجماهير نفسها لتحدد إمكاناتها وتشبع حاجاتها .. ملغياً بشكل نهائي الشخصية القانونية والاعتبارية للدولة .. غير مبقٍ على أى صفة من الصفات التى صبغتها الدولة المعاصرة على نفسها كمسئوليتها عن النظام أو الأمن أو التشريع أو غير ذلك من أمور السيادة المختلفة .

لكن الأمر لم يخل من ثغرات عند اتباع ماركس وهو قد لا يخلو منها لدى الذين يحللون وفق النظرية العالمية الثالثة

فإذا كان اتباع ماركس قد قالوا بأن الدولة يجب أن تكون كأقوى مايمكن لها أن تقوى .. بحجة أن ذلك يساهم في افنائها ، فقد أتاح ذلك للدولة المؤسسة ابتلاع العمال ومكاسبهم .. وابتلاع الثورة التي جاءت لتدافع عن المسحوقين والمحرومين .

وحتى حين ناقض ذلك بوضوح الأطروحة الماركسية لم يَرْعَوِ أحد من أولئك الذين طوتهم الطواحين الهوائية التي تدير مؤسسة الدولة .. واستساغوا دورانها .. عن ذلك الامر بل اعتبروا الاستمرار فيه هو استمرار لدور العمال في الهيمنة على المجتمع .

ورغم أن ذلك واضح البطلان فقد سحقت الدولة العمال ولم تبق لهم شيئاً يتعللون به .. حتى الرؤى الفكرية دمرت بشكل منظم ومتدرج بحيث حل نقيضها محلها . إلا أن العمال لم يتمكنوا من الدفاع عن مكاسبهم . وهو ماقد يحدث لنا أيضاً .

فحين نتوجه إلى بناء دولة مهما كنا حريصين على

تفريغها من المحتوى التقليدى للدولة المؤسسة عملياً ونظرياً إلا أننا لا نستطيع هكذا فجأة أن نقنع التكنوقراط ومخلفات البرجوازية الطفيلية ونماذج الارستقراط الباريسى المزيف .. الا يصنعوا كل يوم شخصية المؤسسة ويقنعوا الناس بها ... إن أصحاب الرسول محمد عليه السلام حرموا الصور الشخصية والحيوانية بسبب أن الناس حديثة عهد بالإسلام ولما يتسن لها أن تفقد ذاكرتها القديمة التى تقدس الاصنام وتنقاد للخرافة .. ونحن الآن في نفس الوضع الاجتماعى .. فالناس حديثة عهد بالجماهيرية وهى لم تفقد شيئاً من ذاكرتها .. ولا حتى من ممارستها السلطوية أو المذعنة للسلطة .. فإذا وافق هذا هوى القوى الاجتماعية الرجعية التى تدير جهاز الإدارة التنفيذية في الدولة الشعبية . فإن مانقوله عن هيمنة الجماهير الشعبية على الدولة وخلقها لكيانها الخاص لن يجد له واقعاً ينطبق عليه .. ولاما صدقاً يساويه ..

وفي هذه الحالة يكون الخيار صعباً لاشك وتكون الفرصة قد فقدت مقوماتها .. وتآكلت الأشياء التى يمكنها

أن تحدث تجاوزاً في البنية المركبة المشوهة للمجتمع ، الذى يتستر بالثورة على نظام معادٍ لها .

وتكون قوى اليمين قد تمكنت من الاستيلاء على امكانات كثيرة قابلة للاستخدام .. منها امكانات ديمقراطية ومنها غير ذلك أيضاً ..

وسيكون من الصعب أن يسرع الثوار الذين بنوا الدولة لبنة لبنة إلى تدميرها ..

وإذا دمروها فإنهم سيكتشفون بأن تفاعلات اجتماعية خاطئة قد حدثت لا تجعل ذلك الأمر سهلا على الأقل .

إن نظرة بسيطة إلى الوقائع العملية تجعلنا نجزم بحاجتنا إلى تدمير الدولة لنبقى على خط الثورة واضحاً .

ومن المفيد أن نقول إن أولئك الذين ينتحرون كل يوم ليجدوا لأنفسهم فرصة بناء دولة على أنقاض ثورة ، سيحرقون أنفسهم دون أن يتمكن أحد من تقديم النجدة لهم .

إن الثورة يجب لها ألا تتحول إلى دولة . إن الجماهير تحاول خلق دولة لنفسها .. لكن الثوار يحاولون قدرما يستطيعون أن يحولوا دون أن تصبح دولة الجماهير مؤسسة اجتماعية بديلة عن الشعب ..

إن الدولة (المؤسسة) حين تجذر نفسها بالقانون وتؤكد وجودها بالسلطة هى في نفس الوقت ستحقق التراكم البشرى الذى هو إنتاج طبقة اجتماعية منحازة بمصالحها وثقافتها للعسف والاضطهاد .

وحتى حين يكون الشعب هو الذى أسس بنيان الدولة (المؤسسة) كما حدث في الثورة الفرنسية فإن ذلك لا يحول دون نموها وسيطرتها على الشعب نفسه .. بل وجعل نفسها بديلا عنه .. وإنزال أشد المظالم والإضطهادات به حين اتهامه بعدم اخلاصه للدولة .. وسوف يتكرر اتهام كهذا كثيراً بمجرد تكامل البنية المؤسسية للدولة .

ومن هنا فإن بناء الدولة نفى عملى للقيم الثورية التى تحدد الشعب كمصدر للسلطات . وكما هو منصوص عليه

في جميع الدساتير والوثائق الصورية المعلنة من طرف جميع النظم السياسية السائدة في العالم الآن .

فإذا كان الشعب مصدر السلطات أو هو صاحب السلطة والثروة والسلاح كما تقول النظرية العالمية الثالثة فوجب أن تخضع له كافة الوجودات المادية والمعنوية في إطار مجتمعه .. فيمارس تسلطه عليها لتتحقق بذلك سيادته كاملة غير منقوصه ولا مجزأة .. وعندها لا معنى للقانون .. ولا للتقاليد الادارية حيث تعتبر الارادة الشعبية المعلنة جماعياً من قبل الشعب بالشكل الذى تعلن به .. بالتجمعات العامة أو المظاهرات .. أو كانت في شكلها الأسمى المؤتمرات الشعبية هى القانون وهى الشرعية ولا ينقضها أو يلغيها إلا تغير نفس الارادة من خلال نفس المصدر .. وبالشكل الذى تصدر به وإذا كان اعتبار الشعب (دستورياً (مصدر السلطات لم يغن عنه شيئاً ، حيث تهيمن طبقات معينة على كافة الامتيازات في المجتمعات المعاصرة ، فترى الشعوب تخرج هائجة مائجة .. تصيح بأعلى صوتها مستنكرة .. مطالبة . فلا تواجه الا بالرصاص والاحتقار .. رغم النصوص

المكتوبة .. ورغم الخطب الحماسية المليئة بالعبارات الديمقراطية . وهو الوضع الذى ألهم القذافي ليقدم نظريته . فإن الحل الذى قدمه لا يشكل إضافة كمية فقط في الحديث عن الديمقراطية . أو يعبر عن رأى صحيح فقط في قضية أداة الحكم ..

فإذا كان ماركس قد اختلف شكلياً ومن الناحية الكمية فقط مع التركيبة التقليدية للدولة المعاصرة حيث طالب بأن يكون العمال هم الجهة المسيطرة في الدولة التى دعا إليها . وهو في ذلك تحدث طويلا عن تدمير الدولة التى تهيمن عليها الرأسمالية الليبرالية . ولكن أتباعه — التيار الغالب — لم يتحدثوا عن اختلاف آخر فيما يخص هذا الموضوع .

وهنا فإن الإختلاف وإن كان جوهريا إلا أنه ليس جذرياً .. ففى حين يتحكم في الدولة الرأسمالية جزء من المجتمع .. استغلالى وقهرى .. ورجعى .. فإن المجتمع الماركسى يخضع من الناحية النظرية لهيمنة العمال وهم جزء من المجتمع .. فالدولة هى الدولة .. مرة تكون بيد الطبقة البرجوازية .. وفي المرة الأخرى تستولى عليها الطبقة العاملة .

فقد تجاوز القذافي ذلك كله ، حيث نسف أصلا الدولة التقليدية المتعارف عليها .. ونسف مفهومها ومهمتها .. مما ألغى أى جانب لإمكان المقارنة بين نظريته وبين الشكل التقليدى للمجتمع المعاصر .

فهو لم يقل بهيمنة الشعب كله فقط ولكنه أضاف إليها شيئاً مهماً حيث افرغ التكوين السياسى من وظيفته التقليدية التى تعود أداءها وهى ممارسة السلطة ، أو القيام بعمليات التخطيط والبرمجة والتوجيه التى تقوم بها الدولة الحديثة .. واعتبر تلك المهام حكراً على الشعب نفسه . بل إنه فوق ذلك قد ألغى وإلى الأبد التكوين السياسى ذاته موكلا أعمال السيادة ومن ضمنها القضايا (الدبلوماسية) والعلاقات الخارجية .. وإعلان الحروب .. وتعيين الموظفين إلى الشعب بالكامل .

فإذا كان الشعب العربى – على سبيل المثال – الماصدق لكلمة المجتمع العربى فإنه .. هو الدولة العربية . تدخل الحروب .. وتقيم العلاقات .. وتقوم بالإنتاج . إن جهد كل مواطن من المواطنين يجتمع إلى جهود غيره من

المواطنين ليشكل في النهاية انتاج المجتمع الذى هو انتاج الدولة . كما أن حاجة كل مواطن على حده ، ستجتمع إلى حاجات الآخرين من مواطنيه لتشكل جميعاً احتياجات المجتمع كله والتى هى احتياجات الدولة . إن الشعب والمجتمع والدولة صارت كلها تعنى شيئاً واحداً لا يمكن فصله .. أو هى مترادفات لفظية لماصدق واحد هو جميع الأفراد الذين يعيشون في الوطن العربى .

وهذا ألغى الحكومة إلغاء نهائياً ولم يستبدلها بشكل آخر من أداة السلطة بل إنه لجأ إلى تأكيد الوضع الطبيعى الذى يعيش الناس في المجتمعات البشرية على وتيرته .. فحررهم من الكيان الذى ينمو خارجهم ثم يبتلعهم .. فيلغيهم ولا يبقى سواه وهو الدولة .

إن الشعب في هذه الحالة ليس أداة للسلطة بالمفهوم التقليدى لها ولكنه يدمر السلطة التقليدية ويحل أسلوباً تعايشياً عرفياً عادلا محلها يعتبر جميع الأفراد في ظله سادة أحراراً يتمتعون بالحصانة ويخططون لأنفسهم ويشبعون حاجاتهم دونما استغلال أو اضطهاد . فيكون الشعب قد صادر السلطة

.. وألغى الفوارق بين جميع الأفراد فتنشأ في هذه الحالة مجتمع جديد مختلف عن جميع النماذج المعروفة للمجتمعات الانسانية عبر التاريخ .. ولا يمكن أن ينطبق عليه أى قياس من القياسات التقليدية ، ولذلك فهو بحاجة إلى دراسة مستقلة خاصة به .. لنتمكن من الالمام بكل مايطرأ عليه من التغيرات أو مايحدث فيه من الصراعات .

ولكن الخطأ يكمن في هذا المجال عند النقطة التى يخلط فيها الثوار أو أفراد الشعب أو حتى الباحثون والمحللون بين المجتمع الجماهيرى والقياسات التقليدية للنماذج المعاصرة للمجتمعات الانسانية ، حيث يعاملون المجتمع الجماهيرى . وفقاً لقياسات وقواعد المجتمعات التقليدية ، فيتحدثون عن حراك اجتماعى أو تطورات لظاهرة اجتماعية معينة أو نشوء اساطة ما .. بشكل يستخدمون معه القواعد القديمة التى أفرزها وضع إجتماعى سابق .

إن هذا الخطأ لا يمكن الحيلولة دونه بسهولة .. ولكن يمكن مواجهته ، ومحاصرة نتائجه السلبية بفقه ثورى واضح

وناضج . فنحن لا نستطيع أن نتأكد بأى قدر كيف ينظر جميع الأفراد الى سلطة الشعب .

حيث ان جملة كهذه مركبة تركيباً اصطلاحياً قياسياً بحسب النظرة التقليدية للسلطة . فمن خلال العبارة ذاتها نستطيع أن نفرق بينهما وبين أى سلطة أخرى .. لكنها ليست واضحة بذاتها رغم وضوح مفرداتها اللغوية ، فالجملة لا تحدد شكلا معيناً ولكنها تنفى أشكالا سابقة فقط . وهذا ماجعل كثيراً من المثقفين الذين عرفوا هذه الجملة في حيرة شديدة بسبب من عدم حياد اللغة أصلا فكلمة سلطة توحى دائماً بطرفين اثنين احدهما متسلط على الآخر ومتحكم به ، ويصعب علينا لغوياً أن نقول بأن جملة (سلطة الشعب (لا تعنى هذا المعنى ولا تتضمنه فكلمة سلطة هى نصف الجملة كما نرى .

فإذا أوضحنا بأن هذه الجملة استخدمت للدلالة على الشعب الحر الذى يسوس نفسه ، فإن جميع الباحثين سيقولون إذن ليس ثمة سلطة لأنه ليس ثمة حكومة .

وهذا هو الحق كله . ولكننا سنصطدم مجدداً بمقولات كحكومة الشعب وبوجودات شعبية .. كاللجان الشعبية .. وأمانات المؤتمرات الشعبية حيث تسيطر العقلية التقليدية عادة .. والمتجهة بحكم ثقافتها نحو تأكيد شكل سلطوى للدولة .. تسيطر عليه البرجوازية ، ليرفعوا لافتة تقول بأن سلطة الشعب تعنى الحكومة الشعبية ولا تعنى فيما تعنيه انعدام السلطة والحكومة .. ولكنها انعدام نوع فقط من السلطة والحكومة والذى هو في الوقت نفسه إثبات لنوع آخر من السلطة والحكومة . لا يسمح للفوضى بالبروز .

إن هذا التفسير سيقود بشكل مباشر إلى قمع الإرادة الشعبية والتحكم فيها وتقييدها بالقوانين واللوائح ، وبالتالى العودة من جديد إلى النظام الحكومى التقليدى الذى ينظر إلى الجماهير كوحوش يجب لجمها أو على الأقل قصر يجب التحكم في سلوكهم وتوجيهه . فوفقاً للأصطلاح التقليدى لكلمة فوضى فإنها في الواقع هى الوضع المثالى المطلوب للتعامل بين بشر أحرار وسعداء . ورغم الكثير من أوجه الخلاف بين سلطة الشعب والمدرسة الفوضوية

الاجتماعية والفلسفية ، إلا أن نقاط الاتفاق موجودة حتما بين النموذجين .

* الفرق بين الفوضى والغوائية

فالـذين درسـوا الكتاب الأخضر عرفوا بان هناك احتمالين ترجحهما الظروف للتجسيد حين تتوفر شروط أى منهما ، غير ان تجسد احدهما يمنع ضرورة وجود آخر ويحول دونه ولكليهما اسباب تختلف مبدأ ومنتهى في التجسيد . انه اذا سارت الأمور كما تريدها وتديرها الجماهير الشعبية فان الوضع الطبيعى الذى سيسود هو الجماهيرية . حيث تستولى جماهير الناس على السلطة والثروة والسلاح . وهذا هو الرضع الطبيعى الذى تؤدى اليه دراسة الكتاب الأخضر ، وتطبيقه في المجتمع الانساني بوعى وكفاية .

أما الاحتمال الثاني فهو ان تنتكس الديمقراطية . ولقد تبين لى بان بعض الناس يخلطون خلطا كبيرا بين انتكاس الديمقراطية وقيام الفوضى . ربما لأن الكتاب الأخضر

أوردهما في سياق واحد حين قال : « واخيرا ! ان عصر الجماهير وهو يزحف حثيثا نحو نا بعد عصر الجمهوريات يلهب المشاعر .. ويبهر الأبصار ولكنه بقدر مايبشر به من حرية حقيقية للجماهير .. وانعتاق سعيد من قيود ادوات الحكم .. فهو ينذر بمجيء عصر الفوضى والغوغائية من بعده ان لم تنتكس الديمقراطية الجديدة التي هي سلطة الشعب .. وتعود سلطة الفرد أو الطبقة أو القبيلة أو الطائفة أو الحزب ، » ..

ومع أن الكتاب الأخضر لم يربط الفوضى بانتكاس الديمقراطية فان كثيرين قد فهموا بانهما مرتبطان ، وهو خطأ كبير لا يضاهيه الا خطأ الاعتقاد بأن الفوضى والغوغائية هما اسمان لمسمى واحد . أو حتى قريبان من بعضهما في المعنى .

ففي حين تعني عودة حكم الفرد والطبقة والقبيلة والطائفة والحزب انتكاسا للديمقراطية وقياما لسلطة دكتاتورية فان الغوغائية هي النقيض السلبي لذلك ، فهي تعني انعدام

أى سلطة حتى سلطة العقل والمنطق .. ان الغوغائية نوع من الفوضى ولكنها نقيض للفوضى الراقية .. تلك التى تنعدم فيها كل السلطات ، لكن الناس يخلقون اجماعيا سلطتهم الخاصة ، ويخضعون برغبتهم واقتناعهم الى مصادر الزامهم الدينى والخلقى والقانوني . ولكن الفوضى بنوعيها هى دليل على حرية الأفراد وتكافئهم في الحقوق والواجبات مما يعدم المؤسسات .. حيث تنهار سلطة الأفراد ضد بعضهم ، وتنهار سلطة الشرطة والجيش والادارة الحكومية ، وتحكمها بالشئون العامة . وحتى تسلط المؤسسة الاجتماعية برمتها ينهار مخلفا وراءه مجتمعا حرا طليقا ، يتصرف فيه الناس بما يمليه عليهم وعيهم وثقافتهم ، وما يرتبه واقعهم .

ان التساوى المطلق بين الأفراد في كل المجالات ، وانعدام أدوات القهر والتسلط يدفع الناس دفعا الى الفردية والشعور باحترام الذات والبحث عن التفوق بوسائل حضارية وتقدمية . بضمانات ديمقراطية طبيعية يحترمها الناس ويحافظون عليها ، ويؤدى المساس بها الى حروب

اجتماعية لا تنتهى حتى تعود تلك الأوضاع الديمقراطية الشعبية كما كانت واقعا راسخا لا يقبل المساومة .

ان ذلك يخلق بشرا متآلفين ، مبدعين قادرين يرفضون الانقياد الأعمى ويتأففون من الخوف ويحتقرون الجبن والتردد ، ويحرصون على بناء شخصياتهم المتميزة والمستقلة عن الآخرين .

وهكذا يجد الناس أنفسهم بعد مرحلة من الجهاد الثورى من اجل الديمقراطية وقد وصلوا الى ايجاد مجتمع سعيد كل الأفراد فيه اقوياء وقادرون ومتألقون .. كل الأفراد فيه سعداء ..

انها نوع من الفوضى حيث ينعدم خلالها الرادع الخارجى أو الضابط التخويفى ، تلك الحلقة التى درستها العلوم الاجتماعية البرجوازية معتبرة اياها شرطا اساسا لقيام نظام اجتماعى يحدد اوضاع الناس ويحفظها عن الزوال في المجتمعات الانسانية .

غير أن انعدام المقياس الاخلاقي للسلوك العام وعدم

الخضوع لمقياس اجتماعى واحد يخلق الفوغائية التى تضر بمستقبل المجتمع الانساني فيلجأ الناس حفاظا على مجتمعاتهم الى الغاء الحياة الديمقراطية المثلى من أجل مصالحهم التى تضررت ، ويتقلبون بنسب متفاوتة من الانسجام في حياتهم في ظل الدكتاتورية .

وهكذا فشلت الدعاوى الديمقراطية جميعها عبر التاريخ دون استثناء حتى ان الدعوة الشيوعية التى كانت تعتبر الشرط الأساسى للحرية هو انعدام الدولة وانعدام المؤسسات والديانات انتهت الى أن تكون في نهاية مطافها نظاما دكتاتوريا ابويا يقوم فيه الحزب الشيوعى بدور المحتكر لكل الميزات الاجتماعية اقتصادية وسياسية ودينية .

بحجة أن دوره هذا ضرورى لاستمرار الاشتراكية وللحيلولة دون تفشى الفوضى التى تقتل الحياة الديمقراطية وتتيح فرصة للقوى المضادة للثورة تمكنها من انهاء النفوذ الشيوعى واعادة تحكم الرأسمالية في المجتمع .

ان الحرية المطلقة توصل فعلا الى الفوضى ولكنها

ستكون فوضى راقية وايجابية إذا حيل دون ان تنقلب الى غوغائية مدمرة . والسبيل الوحيد للحيلولة دون ذلك هو أن تكون في المجتمع قواعد ملزمة للجميع هى عبارة عن الالزام الاجتماعى والالتزام الخلقى الذى تعبر عنه الديانات .. وتبرمجه النظرية العلمية الثورية .

فالنظرية العالمية الثالثة حين حاولت المحافظة على المجتمع ومصالح الناس ان تتضرر بقيام الغوغائية سعت الى الحيلولة دونها بتعويض الحلقةالخارجية التى تفرض النظام بالقسر على الناس بتأكيد هيمنة الاجماع العام للناس فتكون سلطتهم وقراراتهم ملزمة للجميع ومقدسة .

وكذلك فان دياناتهم محترمة ومصانة لتوجيه سلوكهم الشخصى ، فهم مسئولون عن تصرفاتهم ومنضبطون بتعاليم اديانهم .

وكذلك فان اعرافهم الاجتماعية ضرورية لتنظيم سلوكهم واحترام ارواح الآخرين ومصالحهم .

ان استبدال الرادع الخارجى برادع آخر داخلى هو ضمانة استمرار المجتمع الانساني منظما وايجابيا في ظل

اوضاع الحرية الشمولية التى تعقب انهيار المؤسسات التى تفرض النظام على الناس وتعاقبهم حين اختراقهم له . وبهذا فان الحرية توصل الى فوضى راقية تقدمية .. وهى فوضى لمجرد انعدام الهيمنة الخارجية على الأفراد ولان العلوم الاجتماعية البرجوازية الرجعية ترى في انعدام التوجيه الخارجى والتحكم من قبل جهة معينة في المجتمع بالناس كافة انعداما للنظام وفوضى .. حتى رسخ في اذهان الناس ان كلمة فوضى هى سبة وشتيمة ودليل على فساد الاوضاع ، وهو أمر ليس مطلقا . ان الناس بحاجة حقا الى تنظيم انفسهم ولكنهم ليسوا بحاجة على الاطلاق الى من ينظمهم من خارجهم أو يفرض عليهم نظاماً بالقوة والعقاب فاذا ماقام الناس بأمر أنفسهم ، وتنظيم امورهم مباشرة بلا وصاية من احد عليهم ولا هيمنة من جهة خارجية عنهم ، فاننا لا يمكننا ان نجارى العلوم الاجتماعية الرجعية فنسمى ذلك فوضى .

ان الفوضى المنحطة والمتخلفة — والتى يجب استهجانها — هى ان تقوم جهة واحدة من المجتمع كالطبقة أو القبيلة أو

الحزب أو مايماثلها لتفرض اوضاعا على كافة الناس ، ان ذلك ظلم غير مقبول حتى ولو كان تحت ستار مصلحة الناس .

ان قيام جهة واحدة من المجتمع بفرض أوضاع معينة على كافة الناس يؤدي الى صراع لا ينتهي .

وينقسم الناس ، ويقتسمون عناصر القوة في المجتمع باستيلاء كل جماعة على امكانية من امكانات المجتمع ، ويصعب عليهم بعد ذلك ان يضعوا نظاما لانفسهم ، وحتى لو رغبوا اقامة ذلك النظام فسيجدون مصاعب تمنعهم عن تحقيق رغبتهم تلك .

ان الانزلاق في الفوضى المنحطة هو بسبب ممارسة الدكتاتورية من قبل طرف في المجتمع ضد المجتمع نفسه .

ان هيمنة وتسلط جهة من المجتمع ضد المجتمع .. هو مايخلق صراعا اجتماعيا يستمر باستمرار تلك الهيمنة وذلك التسلط .

ان الصراع الاجتماعي اذا حدث يصعب ضبطه وتقييده

ويستحيل ايقافه ، ولعل نتائجه كفيلة بالقضاء على الحضارة الانسانية المعاصرة ..

وسواء كانت عملية الهيمنة والتسلط ، استمرار لاوضاع قديمة وارتكاسا فيها أو كانت نتيجة الاساءة الى الديمقراطية والاضرار بها فان الخلاصة النهائية لها هى قيام فوضى منحطة تؤدى الى انتكاس الديمقراطية .

انه اذا كانت الاوضاع الاجتماعية غير الديمقراطية نتجت بسبب الاساءة الى الديمقراطية التى كانت قائمة في صورة مثلى ، فان اوضاع الهيمنة والحالة هذه سوف تكون اسوأ وسيكون الجهاد ضدها أعتى واعنف واقوى بسبب وضوح الرؤيا لدى الناس بسقوط المبررات النظرية لقيام دكتاتورية ولجوء الدكتاتورية نتيجة ذلك الى العنف ، الذى بدونه لن تتمكن من الاستمرار ليوم واحد دون القتل والتنكيل والترهيب والتخريب .

اما اذا كانت الاوضاع غير الديمقراطية هى الواقع الاصلى فان الامور بالنسبة لعامة الناس ستكون أخف وطأة ،

وسيكون لجوؤهم الى العنف محدودا بالمقارنة بالوضع الذى تحدثنا عنه سابقا .

وربما لهذا السبب نفسه سيكون من المستحيل ان يعود الناس الذين سيطروا على مجتمعاتهم والغوا عنها الادوات التحكمية التقليدية الى هيمنة وتسلط تلك الادوات القهرية .

ان ملخص هذه الملاحظة هو :

— اما ان يقتنع الناس بحاجتهم للنظام ، وضرورة تنظيمهم لانفسهم فلا يتمكنون من ذلك بسبب سيطرة حالة من الغوغائية والفوضى المنحطة .

— واما ان يجهلوا حاجتهم لتنظيم انفسهم بأنفسهم بادىء ذى بدء ، وتلك هى حالة الانحطاط نفسها .

ثم إن الحديث عن الفوضى وربطها بالغوغائية يراد له أن يساهم في بناء الدولة على شكلها التقليدى الذى يجب له أن ينهار . ولعله الوسيلة الأكثر أثراً في مقاومة سيطرة الشعب على نفسه وابقائه خاضعاً للقوانين واللوائح التى

تشكل لنفسها كياناً مستقلا تتحصن داخله الطبقات اليمينية لمقاومة التغيير .

إن القانون الذى هو أصل تكوين البنية الحكومية في الدولة العصرية ليس سوى تحديد علاقة بعينها وجعلها مقدسة وتحريم تغييرها . ولذا فإن واضعى القانون هم الذين سيحددون أفضل ماينا سبهم ليصبح قاعدة كل شيء .. فإذا تم لهم ذلك ، أرغموا الناس جميعاً على اتباعه ، حتى يحل الخوف محل أى دافع آخر في الخضوع للقانون .

ومن هنا فإن الدولة أساسا وبشكلها المعهود خصوصاً لا تقوم إلا بوجود طرف قوى في المجتمع ، يسن القوانين ويرغم بقية المجتمع على تنفيذها . فإن الدولة لا تقوم بغير القانون ، والقانون لا يمكنه أن يوجد دون جهة تسنه وتجعل الآخرين ينفذونه ، فإذا وجد ذلك كله ، فإن حياة قمعية لا حرية فيها ، ولا تتمتع الجماهير في ظلها بأى اعتبار سيادى ستقوم على انقاض التغيرات التى كان الناس يتمنون احداثها .

إن الثورة عندئذ تكون قد انتهت نهائياً . ولا مجال للحديث عنها . فالثورة هى نقيض لذلك كله .. إنها التسليم بضرورة التغيير المستمر الذى لا يتوقف بأى مبرر .. إنها التمكين لإرادة الجماهير الشعبية بتجاوز القائم ، فلا مقدس أمامها يعوقها ولا ممنوع يحدد حركتها .. وليس ثمة قوة في الارض يمكنها أن تسن قاعدة ما .. أو أن تطلب إلى الشعب الالتزام بأمر ما .

إن الثورة نقيض للدولة ولا مجال للمزاوجة بينهما .

هل تثور الدولة ؟

* هل يمكن تثوير الدولة ؟

الدولة إذن هي مؤسسة الأقوياء ...

وإن الأقوياء هم أولئك الذين يتمكنون من حيازة مصادر القوة في المجتمع كالسلطة والثروة والسلاح ، ليتمتعوا بالامتيازات التي تتيحها لهم فرصة السيطرة المطلقة على موارد المجتمع .. ثم يصوغون الحياة الراهنة والمستقبلية للمجتمع وفق اغراضهم بتنصيب انفسهم مشرعا . فيضعون الدساتير ، ويسنون القوانين ، ويرسخون العلاقات المرغوبة لهم . ويجرمون السلوك الذى لا يرغبونه .

إن الدولة (بوضعها المعروف) ليست سوى منظمة القمع والاستغلال ضد المستضعفين والمسحوقين ، لمصلحة الاقوياء المسيطرين .

فالدستور والحكومة وقوانين المعاملات بجميع أشكالها والمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية هى جميعاً مظاهر لهيمنة الأقوياء وسيطرتهم على الضعفاء والمسحوقين . إن

الموظفين من رئيس الدولة ومن في مقامه حتى آخر فراش في بلاط الدولة ينحازون ضد المستضعفين ويسومونهم سوء العذاب ..

ويركعون للطبقة المسيطرة ، بل إنهم يجثون عند اقدامها ملتمسين آخر التعليمات .

إن كل القوانين وجميع مراكز الخدمات .. وكل اجهزة الأمن وجميع رجال الشرطة في الدولة مسخرون للعمل ضد المسحوقين والفقراء والمستضعفين لمصلحة الأقوياء المسيطرين .

ان جميع القوانين تضع سياطاً من العذاب والمهانة تجلد الفقراء في كل لحظة ، وتصنع في نفس اللحظة مصدر ربح للأقوياء المسيطرين من دم الفقراء المستضعفين وعرقهم ودموعهم .

إن جميع الأموال في العالم يخلقها الفقراء الذين لانصيب لهم فيها فهم الذين يعملون في المناجم المظلمة العميقة وفي حقول النفط الصحراوية والبحرية المتعبة وفي المزارع

والاقطاعيات الانتاجية الضخمة في ظروف سيئة لا تطاق .

إن كل أكل في العالم يكون قد أوجده ملايين الجياع الذين لا يستطيعون أن يمدوا أبصارهم إلى أكثر من اصفرار الجوع والمرض والجهل .

إن مباني الدنيا هذه المشيدة بالجص والرخام والفسيفساء وكل ثمين ونادر يكون قد بناها يوما أولئك الذين يعرفون بأنهم لن يجدوا قبرا يضم رفاتهم برغم اتساع الارض في أقطارها الاربعة ..

وبالتالى فإن الحياة برمتها يكون قد أوجدها أولئك الذين لم يتذوقوا لها طعماً على الاطلاق ولكنهم عاشوا حين تسنى لهم العيش أذلاء ، حقراء فقراء ، تنهشهم الامراض وتتقاسمهم الفاقة ويشل إرادتهم الجهل .

فالدولة عبر تاريخها كانت أداة يستعملها المسيطرون لقهر المستضعفين ، بغض النظر عمن يكون القوى في أى مرحلة تاريخية ، أهم أفراد القبيلة الأشداء أم رجال الدين

أم الرأسماليون .. أم حزب سياسى . أم جماعة طبقية أم ائتلاف من بعض ذلك ؟ ..

إن ذلك كله ليس هو المهم لأنه مجرد قلب لجسم واحد على جوانبه المختلفة . ولكن الأساس في هذا الأمر هو أن الدولة أداة قمع المستضعفين . يبنيها ويستخدمها الأقوياء دائماً حسب أغراضهم وأطماعهم .

ولكن ألا يمكن أن تختل هذه القاعدة يوما ما ؟ ألا يمكن بناء (دولة ثورية) ؟ ألا يمكن بناء دولة للشعب يقدم عن طريقها لنفسه خدمات معينة ويوجهها ويتحكم في سلوكها ؟ ألا يمكن عن طريق توفير شروط معينة — بأجهزة الدولة أو بموظفيها — تحويلها عن وضعيتها الأصلية وجعلها أداة للمسحوقين والمظلومين يستخدمونها ليصلوا غاياتهم التقدمية والثورية ؟

وبالاجابة على تساؤلات كهذه ينبغى لنا أن نستعرض بعضا من أجهزة الدولة ونحدد طبيعتها لندرك مدى التغيرات

التى يمكن احداثها فيها ، والى أى حد يمكن التأثير فيها لتصبح شعبية أو ثورية .

ولو بدأنا بالجهاز الادارى . وهو اساس من اساسات الدولة العصرية ، فان هذا الجهاز يعتمد على مهمتين رئيسيتين هما :

(أ) التصرف في الإمكانات العامة للدولة .

(ب) على ضوء صلاحيات ممنوحة له .

وبغض النظر عن الجهة التى منحت له صلاحياته ومدى اتساعها وضيقها فانه بتصرفه في الامكانات العامة للدولة يخلق لنفسه تأثيرا موازيا لاتساع هذه الامكانات نفسها .

مما يجعل الوظيفة العامة التى هى عضوية الجهاز الإدارى للدولة أساسا يترتب له مجموعة من الحقوق المعنوية والمادية ومن جملة هذه الحقوق اصدار القرارات المنظمة للعمل الإدارى نفسه ، ووضع مذكرات توضيحية عن القرارات الاكثر أهمية ، وتحديد اولويات التنفيذ بين مختلف الاجراءات التنفيذية ، وتحديد لوائح للتعامل مع الجماهير .

انه لا يوجد جهاز واحد في العالم (هذا اليوم) يؤمن بأنه يقدم خدمة مجردة للشعب . إن أولئك الذين تجحظ عيونهم عبر الشبابيك هم أصحاب الحق في العمل الذى تؤديه الاجهزة الإدارية ، وحتى اذا وجد من يتذكر ذلك ، فان الصلاحيات التي يجب أن يمارسها الجهاز الادارى اثناء تصرفه بالامكانات العامة للدولة ستجعل منه كيانا مستقلا عن الشارع الذى يستقبل الخدمات ، وليست طبيعة العمل وحدها هي التى تجعل أحدهم يأمر والآخر يذعن أو تجعل أحدهم يرفض تقديم شيء ويعجز الآخر عن الشكوى ولكنه قبل كل شيء طبيعة تكوين الدولة حيث تمنح جهازها الادارى نسبة قرابة، وقوة نفوذ أكثر من أية جهة أخرى في المجتمع .

ومهما كانت الصلاحيات الممنوحة ضيقة . فان اصغر الموظفين اجمالا قادر على تشويه اخطر القرارات واكثرها شعبية بتقديمه لمذكرة ايضاحية تشرحها أو بوضعها في سلم الأولويات الذى لا يناسبها ، أو بتحديد الطريقة التنفيذية التى تجرى بشأنها . أن الجهاز الادارى حين ملك

صلاحية التصرف في الامكانات العامة للدولة يكون قد ملكها هي أيضاً وليس التصرف فيها فقط . وحين يتجه الناس الى الشبابيك يطلبون شيئاً ما فسيواجههم هذا الجهاز كما لو كانوا لصوصاً .. أو كما لو كانوا شحاذين على أحسن الفروض ، فيلقى اليهم عبر الشبابيك نفسها بما يشاء فقط دون أن يتذكر شيئاً من تلك المقولات التى تكتب عادة في مواجهة الناس ، دون ان يراها الموظفون وتتحدث عن تقديم الخدمات المجردة للجماهير ، بشكل حسن باعتبارها حقا من حقوقها .. الخ .

وحتى حين نأتي بمن نريد من الناس ، فارضين شروطاً في كل منهم ومحددين مواصفات معينة ، لنطعم بهم الجهاز الادارى .. أو لنقل ننشىء منهم الجهاز الادارى كليا فان وضعية الجهاز الادارى كواقع موضوعى أولا وكطبيعة متناسبة مع تركيب الدولة ثانيا ستفرض نفسها وتجعل عملنا مجرد تلفيق لا معنى له .

ان الموظف هو الموظف ، والمسؤول هو المسؤول سواء كان ذلك في دولة قمعية أو في دولة أخرى تدعى

خلاف ذلك . ان الشباك نفس الشباك وكذلك جملة (عد غدا) ان المذكرات الايضاحية والاولويات الاجرائية لا يمكنها ان تلون نفسها بلون الشعب ، مادامت تخرج عن جهاز منفصل عنه ذى مواصفات خاصة .

ولو أخذنا المؤسسة العسكرية : فأنها ببساطة الضمان الحقيقى لبقاء الدولة العصرية ليس ضد الغزو الخارجى ولكن ضد الشعب الذى تدعي الدولة خدمته .

ان الدولة لكى تضمن ولاء المؤسسة العسكرية سعت إلى فصلها عن المجتمع ! بجعلها مجتمعا منفصلا مستقلا ذا عادات وتقاليد خاصة ، ومنحتها امتيازات كثيرة لتتمكن من ترسيخ فصلها بشكل نهائي ، حتى انك تجد هذا اليوم جميع العسكريين في العالم يحتقرون غير العسكريين ويعتبرون لفظ مدني شتيمة لا تطاق .

ولا تجد أى دولة صعوبة على الاطلاق في تسخير الجيش لضرب الجماهير الشعبية ، فطبيعة المؤسسة العسكرية قمعية صرفة لا علاقة لها بالمجتمع .. رغم أن المجتمع نفسه هو

الذى يغطى نفقات هذه المؤسسة التى تجمع في جوفها الآلاف والملايين من الجنود الذين يجهلون كل شيء والذين لا يقدمون شيئاً .. الا اذا اعتبرنا بمنطق العلم ان اطلاق الرصاص مهنة .. أو اعتبرنا القمع شيئاً عظيماً يقدم الى الجماهير الشعبية .

ان المؤسسة العسكرية تعتمد أساساً على إلغاء ذاتية الفرد العسكرى ، واخضاعه لهيمنة رؤسائه الخاضعين بدورهم لمؤسسة الدولة .

وبالغاء ذاتية الفرد العسكرى ، فانه يفقد انتماءه الاجتماعى والوطنى ، ويفقد معه كل شعور بالذنب وكل احتمال للتمرد على المؤسسة العسكرية التى تصبح بالتدريج عالمه الذى يؤمن به وينتمى اليه .

وهكذا باخلاصه للمؤسسة العسكرية يصبح عسكرياً حقيقياً لا علاقة له بالمجتمع .

وتصبح المؤسسة العسكرية قادرة بهذا الشكل على ممارسة دورها كعصا للسلطة في مواجهة أعدائها ، واما من الوجه

الآخر فان الحاجة الى جيش منظم محترف لا تكون واردة الا لدى مؤسسة الدولة القمعية المفروزة بمصالحها وثقافتها عن مجتمع الجماهير الشعبية الامر الذى يجعل انفصال المؤسسة العسكرية عن الشعب وكفرها به شرطاً اساسياً لوجودها اصلا .. وقاعدة أولية من قواعد قيامها بدورها كأداة لقمع الشعب .

ان الاخلال بأى من ذلك كله سواء بتكوين الفرد العسكرى أو الخاص بطبيعة المؤسسة العسكرية نفسها سيؤدى حتما إلى الغائها كليا .

اما بقاء المؤسسة العسكرية فانه بقاء لعلاقتها التقليدية مع مؤسسة السلطة وضد الجماهير الشعبية ، وان أى محاولة للاصلاح في ظل ذلك محكوم عليها بالفشل بحكم طبيعة مؤسسة الدولة نفسها .

وهكذا فإن جميع عمليات التغيير ستكون قاصرة وغير مؤثرة اذا لم تكن جذرية تستهدف التدمير الكامل لبنية المؤسسة العاملة ضد الشعب ، والمتكونة على انقاض كيانه الخاص .

كما أن جميع عمليات التغيير الجارى احداثها في ظل سلطة الشعب سيتم ابتسارها واجهاضها على الاقل أو تدميرها كلياً اذا جرت في ظل التركيبة التقليدية لمؤسسة الدولة القمعية.

ان اللجان الشعبية وامانات المؤتمرات ستكون شريكة مباشرة في عمليات التدمير التي تلحق بالسلطة الشعبية وسيكون دورها التخريبي هذا موازياً للدور التخريبي الذى تلعبه الأجهزة التقليدية من جهاز ادارة واجهزة امنية ومؤسسة عسكرية وغيرها ، إذا لم يسرع الثوار الى استخلاص النتيجة العلمية المؤكدة التي يجب ان ينفذوا اليها مباشرة ، وهى انهم لن يتمكنوا من تثوير مؤسسة الدولة على الاطلاق وان الحل الوحيد امامهم هو ان يدمروها ، ليبقوا نقيضها العلمى والاجتماعى وهو الثورة .

هل ندول الثورة ؟

* هل يمكن تدويل الثورة ؟

اذا كان من غير الممكن ان نثور الدولة فهل يجب أن نفكر جديا في تدويل الثورة ؟

بمعنى هل ينبغى لنا أولا أن نحول الثورة الى دولة ؟

فاذا كان ينبغى لنا ذلك فماذا علينا أن نفعل ؟

واذ وجدنا أنه من الصعب أن نثور الدولة وأن نبدل مؤسستها القمعية بما يخدم المنطلق الثورى فان أول مايعن لنا هو أن نكتشف الوسيلة لنجعل من الثورة دولة ذات مؤسسات ثابتة تخدم الغرض الذى من أجله وجدت الثورة وفي هذه الحالة يجب أن نعرف بان حديثنا يتضمن جانبين يختلف أحدهما عن الآخر .

الجانب الاول :

أن نجعل القيمة الثورية قاعدة لدولة وأساسا لمؤسسات سياسية واقتصادية .

أما الجانب الثانى فهو :

الا نفكر بالدولة وبالمؤسسات وانما نصب اهتمامنا كله على الجانب التطبيقى للمفاهيم الثورية محاولين استخلاص علاقات جديدة صحيحة ، وترسيخها كقاعدة للتعامل في المجتمع .

ونحن في الحالة الأولى ننقل نقلا حرفيا المفهوم التقليدى للدولة ولكننا في نفس الوقت نلبسه ثوبنا ..

بمعنى أننا قد نغير المضمون للمؤسسة ولكننا لا نمانع في أن يكون الشكل القديم مستمرا ، رغم مانطمح اليه من التغيير .

اما في الجانب الثانى فاننا نجرى عملية تغيير كاملة شكلا ومضمونا ، فاذ نقدم المحتوى الثورى فاننا نتوجه الى البحث عن شكل يناسبه ، دون حرص على الشكلية التقليدية للمؤسسة القديمة سياسية أم اقتصادية أم غير ذلك .

وحين تكون الثورة هى اطلاق كافة القدرات والقوى من عقالها لتعمل باقصى ماتستطيع لتبدع عالما جديدا حرا خاليا من العسف ومن التخلف والمرض والجهل .فأن عالما قديما ينهار كله وان حياة جديدة لم تر النور من قبل تبزغ

على الانسان ليحياها بشكل عملى وموضوعى وليس ليتأملها وليؤخذ بجمالها ، وينبهر بلألائها .

ولعل الشىء الذى سيواجه صعوبة في تنفيذه أولا هو إطلاق كافة القدرات والقوات من عقالها ..

إن ذلك لايمكن أن يتحقق في ظل دولة ..

ولا في ظل مؤسسة ما .. إن المؤسسات جميعها من هيكل الدولة نفسه حتى شركة التنظيفات مرورا بكل اشكال المؤسسة التى تحتوى الوجودات الاجتماعية الانسانية .. لاتسمح اطلاقا بهذا الأمر ، فكل حركة لديها بحساب ، وكل اجراء لا يمكن أن يتم الا وفق قانون مسنون من جانب واحد ليقطع دابر المستضعفين ، وداثر في جانبه الأخر كى لا يمس مصالح الاقوياء المسيطرين .

فالقانون هو عماد الدولة كما هو عماد اى مؤسسة فاذا غاب القانون غابت الدولة وغابت المؤسسة واذا وجد فان الكثير من القدرات والقوى داخل الحياة والمجتمع يجب كبتها لمصلحة الذين سنوا القانون . وهكذا فان بناء مؤسسة ثورية

وفقا للمقياس التقليدى المتعارف عليه (للمؤسسة) أمر لايمكن أن يتم الا ذهنيا ، أما من الناحية الواقعية فان الثورة لاينطبق عليها لفظ ثورة بمجرد تحويلها الى مؤسسة.

والسؤال الاكثر أهمية هو لماذا نفكر اصلا في تحويل الثورة الى دولة ؟..

ان الثوريين يحاولون ترسيخ القيم الثورية ، وذلك ببناء حياة سياسية واقتصادية واجتماعية مطابقة لها فيتجهون بذلك الى محاولة تحويل الثورة نفسها الى دولة ولا يعرفون إنهم بمحاولتهم بناء تلك الدولة انما يتخلون بشكل ساذج عن الثورة اذ أن الدولة التى تبنى لا علاقة لها بتلك القيم والعلاقات التى يرغبون ترسيخها .

إن بناء دولة وفق تلك القيم والعلاقات لا يمكنه ان يحدث فجأة ،حتى لو سلمنا بامكانيته ، فهو يحتاج ان تتفاعل هذه القيم في ثقافة جديدة ، تتراكم لتفرز جماهيرها الثورية المؤمنة بهذه العلاقات فتطبقها وترسخها .

ان ثورة شعبية جماهيرية كالثورة الايرانية مثلا قام بها

الشعب الايرانى ضد المجتمع الملكى القهرى المعادي للجماهير الشعبية حيث قامت الملايين باسقاط نظام الشاه القمعى الدكتاتورى وهى عزلاء من كل سلاح الا سلاح ايمانها بقضيتها لكننا ما لبثنا أن رأينا تحول هذه الثورة الى دولة ذات نظام برلمانى يرأسها رئيس للجمهورية محتفظة بادارة حكومية وجيش واجهزة أمن .

وهكذا فان الجماهير التى اسقطت نظام الشاه عادت الى بيوتها والى مجالات عملها دون ان تحقق جديدا ، فرغم اننا لا نقارن النظام الملكى القمعى الذى اسقطه الشعب الايرانى .. بنظام الثورة الاسلامية من حيث التوجهات السياسية والدينية الا ان الشاه نفسه كان له مجلس نيابى ومجلس للوزراء ونفس الادارة الحكومية ونفس الجيش وجهاز اخر للمخابرات وكان صورة طبق الاصل عن اى دولة معاصرة له غربية أو شرقية ولم تشذ الدولة الايرانية التى بنتها الثورة عن نفس الهيكلية وذات المهمة الحكومية التى تقوم بها جميع الحكومات المعاصرة .

فالحصانة في ايران الأن مقصورة على اعضاء البرلمان والحكم مقصور على الحكومة ويمارسه الوزراء .

اما ولاية الفقيه فانها لا تختلف كثيرا عن سيادة المفتى الدينية في مايخص الامور الدينية والفتاوى ، وعلى شاكلتها البابا الذى يوجه عددا من الدول المسيحية وليس دولة واحدة فقط خاصة في الامور الدينية ويقنن لها حياتها الاجتماعية المطابقة والمفارقة للدين يعاونه في ذلك مجلس دينى يدعونه (الاكليروس المقدس).

ورأينا في نفس الوقت ان رئيس الجمهورية الايرانية وبعضا من اعضاء مجلس البرلمان الايرانى يخونون الشعب على حد قول الايرانيين انفسهم .

كما ان تصفيات ليست قليلة اجريت في صفوف الجيش والموظفين الكبار بداية برؤساء وزارات ووزراء كان بعضهم ناطقا رسميا باسم الثورة ..

ان ذلك يدلنا بوضوح على المنزلق الذى تقع فيه الثورة بمحاولتها بناء دولة ..

ان ماحدث في ايران يعد مخففا اذا قيس بما يحدث في

ليبيا من تناقض بين الثورة والدولة التي بنتها ، فقد ساعد الثورة الايرانية ان لها يدا حديدية هي الحرس الثورى الذى امتلك سلاحه ، وقرار استخدامه لهذا السلاح في يده ففرض بذلك اوضاعا ثورية صعب على اجهزة الدولة مقاومتها الا بالانغماس النهائى فيها .. لكن الثورة في ليبيا حيث دور اللجان الثورية مقصور على عمليات التبشير النظرى بالثورة.. وعلى الانتقاد فقط فان اجهزة الدولة وجدت حرة طليقة في ممارسة عملها المضاد للثورة .

ان جريدة كجريدة الزحف الاخضر نقص مطبوعها وتوزيعها بنسبة 50% بقرار من امين اللجنة الشعبية العامة وهى لجنة ادارية لا علاقة لها بأمور التبشير الثورى .. حيث طلب منها وضع سياسة اقتصادية تستهدف التقليل من الاستهلاك الزائد عن الحاجة .. ومن الكماليات غير اللازمة .

فوقع اختيارها من ضمن ما وقع على جريدة اللجان الثورية فحاصروا توزيعها في الخارج وهكذا ..

فان بامكانى تقديم عشرات الادلة التى توضح الاصطدام

الحتمى بين الثورة والدولة .. والتناقض الجذرى بينهما.. واستحالة الجمع بين كليهما .

حتى اولئك الثوار الذين نخرجهم من بين صفوف المناضلين الثوريين لنقلدهم مهام ادارية في اجهزة (الدولة الثورية) لايلبثون ان يتحولوا الى جزء من جهاز الدولة كأى برغى صغير في الة ضخمة يفعل ما يطلب منه دون ابطاء .. ويعتبر أى عمل لمواجهةهذه الالة الضخمة موجها إليه شخصيا . وبالتالى فان جهاز الدولة يقتطع منا حتى مناضلينا الذين نحاول عن طريقهم الهيمنة على جهاز الدولة الثورية وتوجيهه الوجهة التى نراها مناسبة للمجتمع .

وبالتالى فان الذى يحدث في الواقع كلما قدمنا مجموعة من مناضلينا للعمل بأجهزة الدولة هو ان نفقدهم ، ويتدخل الجهاز الادارى عبرهم فينا ويخترقنا ويخلق طابورا موالياً له داخل جسم الثورة .

ان هذا الوضع هو الذى يجعل كثيرا من العناصر غير

الثورية تعلن عن موقفها المعادى للجماهير الشعبية .. وعدم احترامها للمؤتمرات الشعبية وعدم التزامها بقراراتها ..

وتعلن في نفس الوقت احتقارها للعمل الثورى الترشيدى والتبشيرى ، الذى تقوم به اللجان الثورية ، مستندة الى قوة اجهزة الدولة التقليدية وفي مقدمتها الجيش .

اننا نسمع كثيرا عن فضل الجيش في بقاء الثورة والحقيقة هى ان وجود الجيش يعنى استمرار المرض في جسم المجتمع وكذلك بقية الاجهزة الحكومية التقليدية .. ان كثيرا من اولئك الرجعيين المتخندقين داخل هذه الاجهزة يجهضون بشكل دائب عمليات التغيير الثورى ويفرغونها من محتواها التقدمي ويمدون في عمر العلاقات الرجعية القديمة ويحاولون نشرها على اوسع نطاق .

ويكتسب ذلك وضعا سيئا وخطيرا في ظل الضعف المشين الذى يسيطر على التنظيم الثورى . فأننا نعرف ان القوى الامبريالية العالمية والرجعية المحلية تراهن للقضاء على الثورة الاسلامية في ايران بوجود الجيش ، فهم يقولون انه بمجرد

عودته من الحرب فانه سيقف موقفا معاديا من الثورة وسيواجهها بالقوة .

كما نعرف بان الامبريالية والرجعية كانتا قد حركتا الجيش ضد الثورة الشعبية في ليبيا في فترة سابقة ، وان فشلها لايعني اطلاقا تلاشي احتمال تحريكه مجددا .

ومن هنا فان التركيبة المعروفة للدولة تشكل خطرا مباشرا ماديا ومعنويا على الثورة .

وان محاولة تدويل الثورة هي محاولة صريحة لاجهاضها وتحويلها الى النقيض المباشر لها .

ومن هنا فان الثوار ليحولوا دون ذلك فانهم مازمون بالحيلولة دون تدويل الثورة .

كما انهم ملزمون بتدمير الدولة تدميرا مستمرا لاهوادة فيه ، وبتغليب الجماهير عليها ... وتقوية ساعدها بتقوية التنظيم الثورى وتنظيمه بشكل جيد ازرعة في جسم المجتمع .. ونشره بين اغلب افراد الشعب ..

مع الاستمرار في نزع اسنان العناصر غير الثورية ونزع أظافرها .. وتجريدها من كل اسلحتها وتعريتها عن كل قواها ..

ان الثوار مهما كانوا قساة فانهم لن يكونوا بمستوى قسوة أولئك الذين قرروا بينهم وبين انفسهم اجهاض الثورة والتحكم بالجماهير .

ولذا فان أى قدر من العنف يوجهه الثوار باتجاه الهيكلية التقليدية للمجتمع والدولةبوضعها المعاصرله ما يبرره فبقاء أوضاع كهذه التى تسود العالم لا معنى له الا الغاء الانسان وجعله حيوانا بيولوجيا يأكل ليتكاثر .

وحين يريد الثوار اعادة كرامة الانسان له وبناء حياة جديرة بأن يحياها ليس امامهم الا ان يتخذوا مسارا جذريا وحديا ليتمكنوا من الوصول الى هدفهم الذى صار صعب المنال بسبب تعقيد اساليب المقاومة وهمجيتها تلك التى تبديها النظم القمعية .. والقوى الامبريالية المهيمنة عليها لتواجه بها الجماهير الشعبية وقوى الثورة في كل مكان من العالم . ان هذه

الاساليب ليست فقط تلك التى تواجه بها زمرة فاشية فصيلا من الثوار المسلحين كما في السلفادور أو فلسطين .

ولكنها تشمل ايضا تلك الاجراءات التى تتخذها فئات رجعية لتخريب ثورة من الداخل كتلك التى قامت بها مجموعة من البرجوازية الايرانية لمواجهة الثورة هناك ..أو تلك التى قامت بها مجموعات برجوازية ورجعية لمقاومة الثورة الشعبية في ليبيا من محاومة الانقلاب حتى السرقات المالية والتسرب الى اجهزة (الدولة) لافسادها .

ان المواجهة بين الثورة وبين النظام الرجعي تكون شمولية فكل شىء يمت الى هذا النظام المعادى وللشعب سيقاتل ضد الثورة حتى يفنى ومن هنا فان أى محاولة للابقاء على أى وضع أو جزء من هذا النظام هى تفريط مؤسف ، وموقف خاطىء لا يصدر عن تحليل سليم ورؤيا علمية للامور .

الثورة ام الدولة

ان اضمحلال الدولة أو تلاشيها موضوع مطروق بكثرة فقد كان للمدرسة الفوضوية (الاجتماعية والفلسفية) شأن هام في هذا الأمر من حيث انها قالت بعدم جدوى الدولة باعتبارها أحد أشكال النظام المفروضة على المجتمع . أما الماركسيون فقد ظنوا بأن الدولة ستنتهى تدريجياً متلاشية عندما ينتهى المجتمع الطبقى الذى خلقها . ولقد تركز اختلافهم مع المدرسة الفوضوية في أنهم قالوا بالتلاشى التدريجى للدولة رغم اعترافهم بالعنف كأساس لاحداث الظروف الموضوعية التى تسمح بالبدء في اضمحلال الدولة فبالعنف تبدأ الطبقة المسحوقة ثورتها وتحسم الأمر لمصلحتها ، في حين دعت الفوضوية إلى الغاء الدولة بشكل فورى باعتبارهم لأى فرع من الدولة مجرد تنظيم للقمع .

وهكذا فان موضوعاً كهذا مدروسا منذ زمن بعيد وبتعمق لم يبق فيه أمر غامض نقوم بتوضيحة اللهم إلا اختلافنا في نظرتنا للموضوع نفسه ولأساساته كلها . فالدولة

في منظورنا هى الشعب نفسه .. هى المجتمع . والمجتمع لا يمكن الغاؤه إلا بالغاء جميع افراده .

ونحن لا نتجه إلى الغاء الدولة لأننا في الواقع إنما نقيم (المجتمع الشعب) الأمر الذى جعل مجال البحث مختلفاً عن ذلك الذى تناوله الفوضويون والماركسيون وغيرهم بالدراسة .

فكلمة « الدولة » لدى جميع من سبقنا تعنى من ضمن ماتعنى أن النظام الاجتماعى والسياسى المنظم للمجتمع مفروض عليه من قبل جهة من المجتمع نفسه . في حين تعنى لدينا المجتمع نفسه ، دون عملية التنظيم الاجتماعى والسياسي ودون الجهة التى تفرض النظام أيضاً .

ولعل مانسميه بالدولة هو ما يسميه الفوضويون والماركسيون بمرحلة انعدام الدولة مع فارق ربما لا يكون بسيطاً هو أنهم لا يتصورون وجود أى نوع من (السلطة) أو التنظيم في مرحلة اضمحلال الدولة وتلاشيها .

أما في ظل مانسميه مرحلة الدولة فان الشعب ينظم نفسه ويتصرف بسلطته الخاصة في شئونه .

ونحن نتفق إن هذه المرحلة « مرحلة سلطة الشعب » أو الدولة الجماهيرية هى مساوية لمرحلة انعدام الدولة لدى المدرسة الفوضوية والمدرسة الماركسية كما يفهمونها وحسب فهمهم لكلمة (دولة) .

إلا أننا نرى أن هذه المرحلة ستعمق مفاهيم الحرية لدى الأفرد ، وسيتطور الشكل الذى ينظمون به أنفسهم حتى يصلوا إلى مرحلة نسميها فعلا مرحلة انعدام الدولة ، حيث يصبح كل فرد دولة حقيقية بمفرده حيث يسوس كل فرد نفسه وينتج لنفسه مايكفيه دون حاجة ماسة للاخرين سوى حاجات الاجتماع الانساني التى ستكون مختلفة هى الأخرى عما هو سائد الآن في المجتمعات الانسانية .

غير أننا لا نرى حاجة للمرور بمراحل تاريخية محددة للوصول إلى سلطة الشعب أو إلى انعدام الدولة حيث ان ذلك ممكن في أى وقت وفي أى مكان يريد الناس فيه برغبتهم أن يقيموا دولتهم الخاصة .. أى أن يحرروا أنفسهم من تسلط غيرهم .

ونرى أن اتفاقنا مع القائلين بجدوى اضمحلال الدولة

لا يلغى وجهة نظرنا التى بمقتضاها نقيم الحلول المطروحة من قبلهم على أنها غير ذات جدوى ، فللى لا تشكل سبيلا معقولا لاضمحلال الدولة ، بقدر ماترسخ القيم التقليدية المعادية للجماهير الشعبية . حيث ان الدولة كتلك التى يريد تفتيتها الفوضويون ستعود بشكل أسوأ مما كانت بمجرد أن يشعر الناس بحاجتهم إلى نوع من الارتباط والتنظيم . أما الماركسيون فإنهم يقيمون دولة ليس في مقدور أحد آن يتجاهل جبروتها وطغيانها ضد الكادحين قبل أى فئه اجتماعية أخرى . وهكذا فان سلطة الشعب تتضمن تنظيماً وتحدد ارتباطاً معيناً بين أفراد المجتمع في ظل الغاء أى سلطة خارجة عن الناس أنفسهم فالدولة التقليدية ملغاة ... والحكومة بوضعها التقليدى معدومة ..

إلا أن ذلك لا يدفعنا إلى الادعاء بأن سلطة الشعب تقوم آلياً بمجرد الاعلان عنها .. أو بمجرد اعلان الناس بأنهم احرار وبأن الدولة قد سقطت .. وإن جميع السلطات قد صارت بيدهم .

بل إن أوضاعا شتى ستقاوم مجرد التفكير في الاخلال

بالوتيرة التقليدية للحياة الاجتماعية .. كما أن طبقات بعينها ستلجأ إلى المقاومة هي الأخرى محافظة على مصالحها وامتيازاتها ورغبة في الاستمرار بالمجتمع مستغلا من قبلها وموظفا لأغراضها الخاصة .

إن المجتمع التقليدى القديم بتركيبته كلها دينا وثقافة واقتصادا سيقاوم أى تغيير مهما كان ضئيلا ، وهو سيعلن الحرب حتى على الرغبة المحدودة في التغيير . أما إذا أدركت القوى الاجتماعية ان التغيير المراد احداثه هو تغيير جذرى وكلي وشمولي . فإنها لا تتورع عن الدخول في حرب أهلية للقضاء على القوى الثورية التي تدعو إلى التغيير وتسعى إلى أحداثه .

ولعل أفضل وضع لانجاح عمليات التغيير الجذرى عن طريق الثوريين هو دخول مجال الصراع المباشر المفتوح مع القوى الاجتماعية الرجعية .. أما حين تتراجع القوى الرجعية وبإرغامها على قبول أوضاع جديدة ترغبها فانها تلجأ إلى الكيد .. وإلى العمل السرى ضد اجراءات التغيير الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وهو وضع خطر

بسبب عدم توازن الفرص بين قوتي الصراع .. إن القوى الثورية في هذه الحالة تحارب أشباحاً غير مجسدة في شيء ، وهو وضع سيء جداً بالنسبة للثوريين الذين سعوا إلى التغيير ، دون فرز حقيقي للجماهير وبالتالي دون ثقة فيها . فسيكون أمامهم موج لا حد له من البشر ، ليس مفروزاً بأي شكل مما يدفعهم إلى الشعور بأن كل فرد يحتمل أن يكون عدواً .. وحتى حين يظنون بأنهم أمام رفيق محتمل فسيواجهون وضعاً صعباً من خلال الحرب المعنوية التي تشنها ضدهم الطبقات الرجعية في وسط الجماهير وكذلك من خلال الحرب المادية .. التي تبدأ أساساً من التباطؤ والتهاون في الانتاج .. حتى تدمير المرافق العامة التي يعتمد عليها الثوار في اجراء عمليات التغيير الثورية وهو وضع سيدفع الاتجاهات الأقل جذرية بين الثوريين إلى القبول ببعض الإجراءات التلفيقية ومن ضمنها القبول بشكل من أشكال الدولة والتنظيم رغبة في المحافظة على موارد المجتمع ، والتقاطاً للانفاس للتمكن من مواجهة الطبقات الرجعية في وضع ليس سيئاً بالجملة .

ولكن حلا كهذا ليس سوى فخ يقع الثوار في براثنه حيث ان عمليات التنظيم هذه ستدفع بالطبقات المعادية للتغيير الثوري إلى الادارة وهيكلية الدولة متسربة إلى جسم الثورة من خلالها لتقضي على جميع عمليات التغيير بشكل تدريجي فعال .

فبدلا من تلك المحاولات غير الأساسية لاعاقة الانتاج أو لاحراق المرافق الانتاجية ومرافق الخدمات تتمكن القوى الاجتماعية الرجعية من الوصول إلى أجهزة التخطيط والتنفيذ واضعة يدها على المصدر الذى تنبثق عنه فكرة التغيير والرغبة في احداثه . إن استقراراً معيناً سيتحقق بحدوث ذلك وتقدماً ملموساً في كمية الانتاج وتأدية الخدمات العامة ، بمجرد هيمنة الطبقات الرجعية وبوصولها إلى موقعها المتميز في دولة بناها الثوريون ليواجهوا بها الرجعية ..

لكن ذلك الاستقرار وتلك الزيادة في الانتاج لا تزيد عن أن تكون غطاء للهزيمة الفعلية التى تلقتها الثورة في مكمن وجودها بالغاء عمليات التغيير وتجميد الأوضاع الاجتماعية

في محلها .. بل والسعى إلى ردها سيرتها الأولى قبل محاولات الثورة تغييرها .

إن الثورة لم تتفجر لتعالج قضية زيادة الانتاج كما أنها لم تأت لتعترف بالقدرات الفنية الهائلة لطبقة التكنوقراط الرجعية .. ولكن الثوار في زحمة الحاجة إلى شيء ما ينسون ذلك كله .

بل إن النسيان لا يقف عند حد ، فهم يتدرجون في التسليم للقوى الرجعية حتى تصبح هى الواجهة الرسمية والمباشرة عن الثورة نفسها .

إن ذاكرة كهذه .. وارتباكاً وتخبطاً كهذا لجدير بالهزيمة لا شك ، ومن هنا فإنها تهزم ، هذه الثورة التى يتمكن الرجعيون من ترويضها وتدجينها والاتجاه بها إلى المتاهة التى تفضى إلى السرقة .

إن الرجعيين يسرقون الثورة وينحرفون بها عن هدفها إلى أهدافهم .. إن الثوار حين يكتشفون ذلك يكونون قد فقدوا الجماهير .. وفقدوا امكاناتهم الثورية وصار مستحيلا عليهم انقاذ ما أفسدوا وفرطوا .

إن دولة نقيضاً للثورة قد قامت .. كما أن ثورة قد ذوت وتلاشت حينئذ يجب أن يستعين الجميع بالنسيان هذه المرة لينقذهم من الكوابيس المقلقة والذكريات الأليمة والسعيدة التي عرفها كل منهم في ظلها ! ..

إنه لا مجال للحيلولة دون هذه النهاية المأسوية للثورة إلا بالعمل منذ البدء على أساس مختلف أول خطوة فيه تبدأ بفرز القوى الاجتماعية الرجعية المعادية للتغيير الثورى وحصرها بشكل دقيق ومنع تأثيرها على الجماهير أولا ثم تحريض الجماهير على تصفيتها مصالحاً (اقتصادية واجتماعية) وثقافة ووجوداً .

إن على الثوار أن يتأكدوا في كل مرة بأنهم لا يبنون البديل الرجعى على أنقاض الثورة .. ولن يكون بمقدورهم موضوعياً التأكد من هذا الأمر إلا بتصفية القوى الرجعية تصفية نهائية وتحرير الجماهير الشعبية وهيمنتها وتضليلها . ناهيك عن أن يسمحوا لها بالتسرب إلى جسم الثورة والتحكم فيها وتوجيهها .

ولن يستطيع الثوار مع القوى الاجتماعية الرجعية عن هذا إلا بالغاء الفرصة لذلك أساساً بالغاء الدولة أصلا وعدم السماح ببنائها . ولعل الغاء الدولة لايكون بقرار جيد الصياغة يقوم الثوار بتدبيجه ، ولكن الأساس في سلطة الشعب هو أنها نقيض للدولة من حيث كونها نظاماً لا دستورياً .. وتنظيماً .. لا مطلقاً ولا مركزياً وهو بهذا لا يتيح فرصة (للتكنوقراط) الرجعيين بطبعهم ولا (للبيروقراط) المعادين للتقدم بمهنتهم .. أن يراكموا القانون أو يحصروا مصادر القرار في يدهم ، ليتمكنوا بعد ذلك من شل حركة الجماهير الشعبية بالقانون أو الضغط عليها من خلال التحكم في حاجاتها ، وهو الأمر الذى تقوم الجهات التنفيذية بممارسته لاخضاع ارادة الجماهير الشعبية لارادتها الخاصة عندما تتجاوز اللجان الشعبية لمهمتها البسيطة المحددة في (تنفيذ) قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية فقط .

كيف ستنتهي الدولة؟

لابد من نهاية لمؤسسة الدولة إذا أردنا أن نحقق طموحات الانسان في الحرية والسعادة لأن ذلك لايمكن أن يتحقق في ظل هيمنة أدوات القمع التى تجسدها بشكل مباشر مؤسسة الدولة .

ولعل نهاية هذه المؤسسة العتيدة لا يتأتي بتلك السهولة التى تخيلها الفوضويون والشيوعيوَن الذين تحدثوا عن انهيارها أو اضمحلالها محد دين أساسات وهمية لذلك رسخت القمع وأحكمت قبضته أضعاف ما كان قبلها .

ان افتراض انعدام التنظيم بشكل مطلق لضمان انهيار الدولة هو في حد ذاته انهيار اخرق لن يؤدى إلا إلى قيام الدكتاتورية التى تعقب تضرر المصالح الاجتماعية عامة في ظل مجتمع فقد الناس فيه أى اتصال فيما بينهم . .

كما ان افتراض قيام ديكتاتورية بديلة تقيمها الأغلبية بدلا عن الدكتاتورية السابقة التى كانت تقيمها الاقلية

الرأسمالية بحجة ان ذلك كاف للتدرج في مراحل اقتصادية تنتهي باضمحلال الدولة لأنها لن تكون لها أى أهمية بعد ذلك !

إنما يذكرنا برد ارسطو على استاذه أفلاطون الذى اعتقد بان العالم المحسوس ليس سوى ظل لعالم المثاليات الذى لا نحسه فقال ساخراً منه . . ان افلاطون أشبه بمن عجز عن عد أشياء محددة معينة فضاعفها ليسهل عليه عدها ! والا فان قيام ديكتاتورية باسم الطبقة المسحوقة باعتبار ان آلة الدولة ضرورية لتستخدم في قمع الاقلية الرأسمالية لا يعني الغاء للدولة بقدر ما يعني تبديل الجهاز المسيطر في هذه (الماكينة) الرهيبة التي يسخرها الأقوياء ضد المستضعفين دائماً .

ان شعار كهذا لا نستطيع ان ندرك مدى تفاهته علمياً إذا علمنا بان الطبقة المسحوقة ذاتها لن تكون لها ايما علاقة بتلك الدكتاتورية وتلك الدولة التي أقيمت باسمها ولكننا ندرك ذلك حين نرى قوة هذه الدكتاتورية وجبروتها واستحالة مقاومتها ناهيك عن اضمحلالها أو تدميرها .

فاننا نعلم بان جميع البروليتاريا في جميع العصور لن يستطيعوا ان يمسوا حجراً واحداً في هيكلها الشاهق ولا ان يبدلوا حرفاً واحداً من طقوسها تلك التى تقهر المسحوقين أساساً .

ان هذا الباب قد تناوله الدارسون في الماضى على اختلاف آرائهم بشكل سطحى وتلفيقى باستثناء المدرسة الفوضوية التى عارضت ورفضت أى نوع من التنظيم فكان تناولها له جذرياً من حيث انها لم تقبل بأى نظام ورأت ان الناس تتخلص من القمع حين تخلصها من اداته التى هى الدولة .

ولكن هذه المدرسة لم تراع خصائص أساسية في الاجتماع الانساني لا ينطبق عليها الفرض الذى قدمته . . ان الناس لابد لهم ان يعيشوا في مجتمع متماس المصالح متشابك العلاقات إلى درجة التعقيد . . وان المجتمع الانساني لذلك مضطر إلى أن ينظم تماسه هذا وتشابكه .

ان الناس هم المجتمع ولاشىء آخر يمكنه أن يكون

(ماصدقاً) للمجتمع سواهم . . وان هؤلاء الناس يعيشون وفق معادلة متوازنة الطرفين هى : حاجاتهم ونشاطهم .

وهم إنما يبذلون نشاطاً بقصد اشباع حاجاتهم ونظراً لتعدد نوعية هذه الحاجات فانهم بحاجة أيضاً إلى أن يعددوا نوعية نشاطهم ، وتبعاً لذلك فان فرداً واحداً من المجتمع لا يستطيع ان يفى بجميع الأنواع التى يريدها من الحاجات.

كما ان الناس تبذل قدراً من الجهد في كل نشاط لا يتماثل نوعياً ولكنهم يقايسونه كمياً مما يجعل هذه المسألة معقدة هى الأخرى رغم انهم مضطرون إليها ولا يمكنهم الاستغناء عنها .

وعلى هذا الأساس فان المجتمع محتاج بحكم وجوده إلى عملية تنظيمية معينة تحكم علاقاته وفق وتيرة محددة تتضح فيها القيمة التى يقبلها الجميع مقياساً لنشاطه وبالتالى فان افتراض انعدام جميع أنواع التنظيم . . واسقاط أى نوع من النظام هو مطالبة في الواقع باسقاط جميع مصالح الأفراد . . والغاء جميع العلاقات بينهم الأمر الذى لا يعتد به

موضوعياً ولا يملك أساساً منطقياً يجعله قابلا للتطبيق اما المدارس الأخرى التى لجأت إلى التعبيرات الأدبية لتعوض بها عن الضعف العلمى في تصوراتها . فانها لم تجعل الدولة تضمحل .

فهى لم تكن لتدمر الدولة بعبارات من قبيل « الدولة الشعبية » « وديكتاتورية البروليتاريا » . . « وهيمنة الجماهير الشعبية على الدو ة » ان استخدامها لتلك التعبيرات يس سوى غطاء لدولة أشد طغياناً ولأجهزة قمع لا تطاق ضد الشعب . .

وهكذا فان الذين حافظوا على هيكلية الدولة التقليدية بحجة أو بدونها إنما أبقوا في حقيقة الأمر على عناصر القمع والقهر فاعلة ومؤثرة في حياة الأفراد في المجتمعات الانسانية. وكذلك فان أو ئلك الذين رأوا ضرورة الغاء هذه الهيكلية لم يستثنوا المجتمع الانساني ، وكأنهم اعتبروه جزءاً من تركيبة الدولة . . أو كأنه نتيجة من نتائجه . . انهم في الواقع صعب عليهم ان يتخيلوا مجتمعاً انسانياً دون سلطة تتحكم به . . ولم يتسن لهم ان يتصوروا وجود علاقات بين أفراد

المجتمع ومصالح متشابكة ومترابطة دون جهاز حكم يحكم هؤلاء الأفراد لينظم هذه العلاقات ويحدد هذه المصالح والروابط بينهم .

هاتان الفكرتان هما ما قدمه الفكر الذى اعتبر مناهضاً للدولة دون أن يحاول أحد معتنقى الفكرتين إضافة أى شيء لتعويض النقص فيهما أو في احداهما ، ودون ان يطور فهمه لهذه المعضلة تطويراً يقدم حلا مناسباً لها .

وهكذا بقي تفكير الانسان أكثر من قرن كامل أسيراً بين الفوضوية والماركسية تدعى كلاهما الموضوعية والعلمية دون أن يفك الأسير قيده ويخرج باحثاً عن حل حقيقى .

حتي تمكن معمر القذافي أخيراً من تقديم نظريته التى تجاوزت هذه المتاهة بحل علمي نراه من جانبنا حلا موضوعياً لهذه الأسباب :

(أ) انه يحقق حرية الانسان ،

(ب) ويضمن تدمير أدوات القمع والقهر وفي مقدمتها الدولة ذاتها .

(ج) ويحافظ على مصالح الأفراد داخل المجتمع .

(د) وينظم علاقاتهم وروابطهم ببعضهم .

(هـ) وقد تخلص من المزالق العلمية التي سقطت فيها المدرسة الفوضوية والمدرسة الماركسية .

(و) وكذلك فانه قابل للتطبيق .

ان الدولة وفق هذا المنظور الجديد لا تنتهى بقرار كما اننا لسنا بحاجة إلى فرض ديكتاتورية طبقة أخرى لتلغى ديكتاتورية الطبقة الرأسمالية الراهنة .

فإذا كانت الطبقة القوية هى التى تصنع الدولة وتسن القوانين فان التساؤل لايجب ان يتركز على الدولة وعلى القوانين بقدر ما يجب تركزه على هذه الطبقة القوية أساساً .

ماهو المبرر في ان يوجد داخل مجتمع انساني انسان ضعيف وانسان قادر قوى ليقوم بخلق دولة وسن قانون يستغل عن طريقهما الضعيف ويقهره ؟!

وبغض النظر عن المبررات فان أى انسان قادر على

ان يجيبنا بانه مادامت هناك طبقات فان صراعاً عميقاً سينشب بينها للحصول على أكبر قدر من الامتيازات الاقتصادية والسياسية وان تلك الطبقة التي ستحوز أكبر قدر من هذه الامتيازات ستكون طبقة قوية في حين ان غيرها ممن سيحرم من أي امتيازات سيكون ضعيفاً جداً وبين هاتين الطبقتين يقع ترتيب تلك الطبقات التي تحصلت على بعض امتيازات مهما كانت بسيطة .

ولا يمكننا علمياً ان نتساءل عن سبب هذا الصراع بين الطبقات قبل ان نتساءل باديء ذي بدء عن سبب وجود طبقات . .

كيف توجد الطبقة ؟ . . تلك التي بوجودها يبدأ صراع وحشي يخرج المهزومون فيه إلى عالم العذاب والمعاناة يكابدون الأمراض والجوع ويواجهون الاستغلال حيث يمتص الأقوياء عرقهم ودمهم . . وتتلاشى آمالهم وطموحاتهم وحقوقهم أيضاً في خضم عمليات قهرهم وقمعهم واجبارهم على خدمة أسيادهم الأقوياء المسيطرين . .

ان الطبقات تبدأ ببداية الاحتكار مهما كان بسيطاً .

فطبقة الاقطاع بدأت باللحظة التى احتكر فيها فرد ما قطعة أرض مهما كانت صغيرة ليفتح الباب واسعاً على مصراعيه لغيره ليحوزوا المساحة الشاسعة من الأرض خالقين بذلك عالم الاقطاع الذى ما زالت شعوبنا تعاني ويلاته حتى هذا اليوم .

ان الطبقة هى الصورة الاجتماعية لعملية احتكار معين كما ان الاحتكار هو الصورة الاقتصادية لطبقة ما . .

ان الدين إذا تم احتكاره من طرف بعض أفراد المجتمع فان طبقة تنشأ عندئذ تتحد طبيعتها ويتحد بذلك هدفها باتحاد مصالحتها في مواجهة الآخرين الذين خارج هذه الجماعة .. وهكذا فان جماعة تحتكر امكانية من امكانات المجتمع تكون في الواقع قد استولت على نصيب باقي الجماعات في المجتمع من هذه الامكانية وبهذا يبدأ التماس بين هذه الجماعات داخل المجتمع بفعل تباين مصالحها وتجرؤ بعضها على بعضها الآخر . .

ان هذا التماس الذى يحدث بين جماعتين اختلفت

مصالحهما أو تناقضت داخل المجتمع هو ما تسميه العلوم الاجتماعية بالصراع الطبقى .

ومن هنا يتضح لنا باننا إذا سمحنا باحتكار جماعة من المجتمع لميزة من الميزات فاننا بذلك نسمح بنشؤ الطبقات التى ينتج عنها الظلم وبالتالى الصراع الطبقى الذى تستخدم فيه الطبقة القوية جهاز الدولة لقمع الطبقات الأضعف واستغلالها .

ان نهاية احتكار الميزات الاجتماعية . . هى نفسها النهاية لوجود طبقات داخل المجتمع . . وبالتالى هى نهاية مؤسسة الدولة . .

اننا ندمر احتكار السلطة أولا إذا أردنا تدمير الطبقة المتسلطة على الشعب ، وأردنا انهاء الصراع الطبقى على السلطة . فدون تدمير احتكار السلطة ان نتمكن من تدمير الطبقة المتسلطة على الشعب كما لا يمكن انهاء الصراع الطبقى على السلطة . .

ولكننا نغير الطبقات المسيطرة فقط لتحل واحدة مكان سابقتها في الاستيلاء على السلطة ويستمر بعد ذلك الصراع أشد مما كان قبلا لوصول آخرين إلى السلطة .

وهو نفس ما يحدث بشأن الثروة والسلاح وغيرها من الامكانات والامتيازات في المجتمع . .

فاذا انتهى الاحتكار فان جميع الأفراد في المجتمع الانساني سيكون بمقدورهم ان يتساووا مساواة كاملة فيتحصل كل منهم على حقه في الحياة الكريمة وعلى نصيبه من الامكانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتوفرة في مجتمعه .

فاذا انتهى الاحتكار لن يكون ضعفاء ولامحرومين . . ولن توجد جماعة تشرع لمصلحتها قوانين المجتمع . . كما لن توجد جماعة تستطيع خلق دولة وتسخيرها ضد غيرها سواء داخل المجتمع أو خارجه . .

ذلك ان انتهاء الاحتكار يعنى نهاية القانون الذى يسنه طرف من المجتمع فيطبق على المجتمع كله .

ويعنى نهاية القرار الذى تصدره جهة في المجتمع فيطبق بحق الجميع وهكذا يمكن أن تنتهى الدولة دون أن تتأثر مصالح الأفراد وعلاقاتهم ببعضهم داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات الانسانية وبعضها ويحافظ المجتمع على تنظيمه دون أن يبقى على مؤسسة الدولة وقمعها واستغلالها .

متى تنتهي الدولة؟

متى تنتهى الدولة ؟

حين نؤكد بأن نهاية الاحتكار تؤدى الى نهاية الدولة . بحكم أن ذلك ينهى الطبقة التى تؤسس الدولة وتسخرها . فاننا في الواقع بحاجة الى ان نحدد اكثر من هذا شروط اضمحلال الدولة وانتهائها .

حيث ان سؤالا من مثل : كيف سينتهى الاحتكار ؟ وغيره يجعلنا مضطرين للاجابة عن كثير من الملابسات لتوضيح الجوانب العملية التى اذا توفرت تحقق الطرح الذى قدمناه من قبل من مسألة انتهاء الدولة .

وجدير بنا ان نوضح مبدئيا بأن هذا الطرح الذى نوهنا عنه هو تصور شمولى متكامل لمجتمع انسانى جديد ، سينتج عن وضع النظرية الجماهيرية في الاجتماع تلك التى قدمها القذافي في الكتاب الاخضر موضع التطبيق ..

ان هذه النظرية تعتبر تفجير الثورة الشعبية المدخل الى مجتمع انسانى جديد وناضج .. حيث تنظم الجماهير الشعبية

نفسها – بتحريض من اللجان الثورية – في مؤتمرات شعبية اساسية على اساس جغرافي بحسب تواجدها .

وتكون مهمة المؤتمرات الشعبية هى ممارسة السلطة باحتفاظها بسلطة القرار وممارستها لاعمال السيادة السياسية الكاملة والتى من ضمنها خلق لجان شعبية تنفيذية تقوم بتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية .

وحيث ان المؤتمرات الشعبية تضم في عضويتها جميع المواطنين المؤهلين ، فان اعمال السيادة ستكون من حق الجميع وسينتهى الاحتكار السياسى للسلطة نهاية ابدية ، الامر الذى تختفى في ظله طبقة الحكام ورجال السياسة .. والحكومات جميعها .. وتبرز معه سلطة الشعوب التى تحرر نفسها بالثورة الشعبية ، وتحقق وجودها الانسانى الكامل ، ووجودها السياسى باقامة سلطتها في وطنها .

وهكذا فانه بالمؤتمرات الشعبية ينتهى احتكار السلطة .. فتلغى بذلك الطبقات القائمة على الاحتكار السياسى وينتهى الصراع السياسى على السلطة .. وتنتهى ايضا ادوات هذا الصراع من احزاب ومنظمات وتكتلات وجبهات وغير

ذلك ، مما كان وجوده مرتبطا بمسألة الاستيلاء على السلطة والتحكم بالمجتمع من خلالها .

ان المواطنين أعضاء المؤتمرات الشعبية لا يمكنهم ان يغضوا ابصارهم عن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية حيث انه مازال ارباب العمل يجلسون الى جانب اجرائهم جنبا الى جنب .. وما زال الاقطاعيون يتصدرون جلسات المؤتمرات الشعبية .. ومازال الملاك العقاريون والصناعيون والوكلاء التجاريون والتجار .. وجميع الفئات الاستغلالية المعادية للشعب تحقق وجودها الفاعل من خلال هيمنتها على الفقراء والمستضعفين ، لتواجه عمليات التغيير الثورى وتفشلها وتجعل من المؤتمرات الشعبية هيكلا خاويا لا محتوى له بعد ان تضغط على المواطنين من خلال حاجاتهم لتجعل حريتهم صورية ومشاركتهم في المؤتمرات الشعبية وابداء آرائهم والتعبير عن طموحاتهم ومساهماتهم في القرارات شكلية لا مضمون لها .. حيث ان جميع المواطنين سيخضعون في خياراتهم لهيمنة ارباب عملهم واصحاب العقاوات والتجار الذين يملكون حاجاتهم .

ومن هنا فان مجتمع سلطة الشعب هو مجتمع اشتراكي . ينال كل مواطن فيه حقه فقط ولا شيء سواه .

أي ان كل انسان ينال انتاجه الخاص الذى قام به . ولا حق لاحد في ان ينال شيئا عدا ذلك .

ان الذى ينتج الانتاج هو الذى ينال مقابله ليتمكن من اشباع حاجاته ، وهكذا فان اولئك الطفيليين غير المنتجين من ارباب عمل وتجار ووكلاء تجاريين وسماسرة وملاك عقاريين وصناعيين سيجدون انفسهم بين احد خيارين ، اما ان يتحولوا الى منتجين كغيرهم واما ان يبقوا على قارعة الطريق ليس في ايديهم شيء مما كانوا يملكون .

ان الشغيلة ستنتفض وتحقق وجودها بثورة تحسم التناقض المريع الذى خلفه مجتمع الاستغلال ، والمتمثل في ان المنتجين يعانون الفقر والجهل والمرض ، وغير المنتجين يتمتعون بحياة مرفهة راقية بسبب استغلالهم للمنتجين وسرقتهم لانتاجهم واستغفالهم لهم بعقود العمل وقوانين المجتمع الاستغلالى الرجعى المنهار . غير ان تحرر الشغيلة وتساوى

اعضاء المؤتمرات الشعبية معنويا وماديا ليس نهاية المطاف .. وليس الخاتمة السعيدة لمسلسل الصراع الطبقى بين المستغلين والمستغلين . ولكن فصولا اخرى من الصراع ستترى حتى يهيمن الشعب هيمنة مطلقة على جميع مقدرات المجتمع ، وحتى تجرد الطبقات اليمينية من جملة الاسلحة التى تحصلت عليها عبر تاريخها الطويل من الاستغلال والاستغفال والسرقة.

الا ان تحرر الشغيلة وتساوى افرادِ المجتمع وانخراطهم في المؤتمرات الشعبية حيث يمارسون السلطة كجماعة حرة واحدة هو الاساس الاولى لادارة صراع طبقى متكافيء بين الجماهير المنضوية بالمؤتمرات الشعبية وبين اعدائها الذين سيتسللون ليربكوا عمليات التغيير السياسى والاقتصادى .. من اجل ان يحافظوا على امتيازاتهم .

ان اللحظة التى تفرض فيها الجماهير حياة المساواة بحق الجميع ، هى ذات اللحظة التى تجرد فيها اسلحة الطبقات المعادية للجماهير ، وهى نفس اللحظة التى تكون الجماهير الشعبية فيها قد وضعت قدمها على الدرجة الأولى في سلم انتصارها التاريخى الرائع ..

ولكن درجات هذا السلم ستتعدد كلما رفعت الجماهير بصرها باتجاه المستقبل .. وان عليها لكى تصل الى قمة انتصارها ادارة معارك طاحنة مع اعدائها لتدميرهم ، ومنع تسللهم الى جسم البناء الشعبى الذى اقامته الجماهير ، حتى يترسخ ويتأكد نموه الطبيعى .

ان معارك سياسية طاحنة ستدور ضد اولئك الذين يحاولون الهيمنة على الجماهير ومصادرة سلطة قرارها ..

كما ان معارك اقتصادية شديدة الوطأة ستدور هى الاخرى لتحرر المواطن من الضغط الذى يستغل حاجاته المادية لاحتواء قراره السياسى والاجتماعى .

وان اكبر هذه المعارك السياسية والاقتصادية جملة هى تلك التى يجب ان تندلع ضد الدولة التى سعى البيروقراط والتكنوقراط الرجعيون الى بنائها باسم القيم الثورية والشعارات التقدمية لاذلال الجماهير الشعبية عن طريقها والهيمنة عليها لاجهاض عمليات التحول الثورى التى تحرص الثورة على اجرائها .

اننا اذا أردنا أن نتخذ مثلا فيمكننا القول ان عرب ليبيا قد نجحوا فعليا في اقامة سلطتهم السياسية واستطاعوا ان يفرضوا المساواة القانونية بين جميع الافراد فانهم لم يحرزوا نجاحا كاملا في استثمار ثورة الشغيلة التى اندلعت بتحريض القذافي في فاتح سبتمبر ١٩٧٨م .

التى حاول الرجعيون المهيمنون على الدولة افشالها .. ونجحوا الى حد بعيد في اعادة الشغيلة الى قيودها بفرض أرباب عمل جدد فوقها بداية بالنقابات الطفيلية وانتهاء بالتشريعات الكابحة .. والحادة من طموحها وحركتها ..

ان النقابة هيكلية حكومية ولا علاقة لها بعصر الجماهير وما بروز النقابات في أوروبا الا تعبير عن مصالح طبقة معينة في ظل نظام التمثيل النيابى المعمول به في اوربا .. على نطاق واسع . وكما يخرج من الطبقة حزب سياسى يعبر عن مصالحها فان العمال الذين لا مصالح سياسية لهم في اوربا افرزوا النقابة التى تقصر عملها في الدفاع النيابى عن الشغيلة من الناحية النظرية .. اما من الناحية العملية فانها سيد جديد يفرض الطاعة على الشغيلة لمصالح ارباب العمل التقليديين ..

واذا صار العامل مواطنا كامل الاهلية وعضوا بالمؤتمر الشعبي فان وضعه السياسي صار واضحا ، وان نشاطه لم يعد مقصورا على حاجاته الاقتصادية ..

كذلك فان وجود نائب عنه كنقابة أو غير ذلك هو تناقض لا مبرر له في ظل وجود المؤتمر الانتاجي الذى يقرر واللجنة الشعبية الانتاجية التى تنفذ قرارات المؤتمر ..

كذلك فانه رغم الظروف المواتية والفرصة السانحة كأفضل ماتكون ، فان عرب ليبيا لم يحرزوا نتيجة باهرة في مقاومة تسلل وتخريب الطبقات الرجعية المعادية للشعب التى تواجه برنامج التحولات الثورية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بغرض اجهاضه .. ان مثالا بسيطا واحدا يكفى لتبيين حجم التخريب الرجعى والتسلل المعادى للجماهير الشعبية في جسم الدولة التى طلب من الثوار حمايتها في حين كان يجب ان يطلب اليهم تدميرها نهائيا وتذرية بقاياها مع الريح ..

فلو نظرنا الى اولئك الذين مثلوا امام المحاكم الثورية

معترفين بجرائمهم وفضائحهم المخلة بالشرف ، واستعرضنا قوائم اسمائهم ومناصبهم ونوع الجرائم التى اقترفوها فاننا لن تذهلنا أية معلومات نسجلها ، نقلا عن تلك القوائم ، فهم أنفسهم هؤلاء أفراد الطبقات المعادية وجوديا للجماهير الشعبية .. وهم انفسهم هؤلاء الذين كانوا منذ بروز طفح الرأسمالية الشبيه بالجدرى يتحكمون في المال والاعمال ويستغلون الثروات المتاحة في المجتمع لخدمة مصالحهم الطبقية الاستغلالية .. أما مناصبهم فلعلها لم تتغير كثيرا منذ العهد التركي حتى الآن محتفظين بها رغم تبدل العهود التى توالت على البلاد .. غير ان مايذهل حقا هو ان هؤلاء قد اسندت لهم مهام أساسية في جهاز (الدولة الشعبية) تلك التى اقامتها الثورة لمصلحة الجماهير الشعبية الفقيرة والمستضعفة .. بل لقد صاروا هم الدولة ذاتها .

فانهم رؤساء المؤسسات والشركات المختلفة التى يشكل مجموعها الدولة .. انهم المفوضون العاملون باسم المؤسسات الرسمية في الدولة والمسئولون عن العلاقات التجارية والاقتصادية الرسمية باسم الدولة مع الدول الاخرى ..

انهم من جميع الاجهزة بلا استثناء .. مدنيون وعسكريون لصوص وقطاع طرق وارزقية بلا أى انتماء سياسى أو اجتماعى – عدا الانتماء الطبقى طبعا – ولكنهم يتفقون جميعا في شيء واحد هو انهم جميعا مسئولون عن اجهزة الدولة ، ويتعاملون رسميا باسمها ويديرونها من مكاتب مؤثثة فاخرة ..

ومن هذا المثال الذى شاهده الناس جميعا باعينهم يجب ان يعرف المواطن اسباب احتراق المصانع ! واسباب توقف مرافق انتاجية هامة عن العمل .. والغش في مواصفات الصفقات التى تعقدها المؤسسات المختلفة تحت مظلة خطة التنمية وعمليات التحول الثورى ..

ومن هذا المثال الواقعى يمكن للمواطن ان يعرف دون تعب سبب تحول المجتمع الى مجتمع استهلاكى تابع لمصادر تمويل استعمارية ..

وسبب اغراق البلاد بعشرات السلع التى لا جدوى لها في حين ان البلاد تكون مكتفية منها محليا مما يؤدى الى اعدام الانتاج المحلى بكميات خيالية نتيجة ذلك ..

ومن هذا المثال البسيط يستطيع المواطنون معرفة الطريقة التى يتم بها الالتفاف على قراراتهم التى اصدروها في مؤتمراتهم الشعبية .. وكيف تم تجميدها والقاؤها في سلة القاذورات ، كما يستطيعون ان يعرفوا الطريقة والبرنامج الذى تسير فيه اجهزة الدولة القمعية لاسقاط سلطة الشعب واقناعهم بدكتاتورية الاليجاركية البرجوازية أو العسكرية أو القبلية أو خلافه ..

وبعد .. فهل يمكننا ان نجيب عن تساؤلنا الذى طرحناه انفا : متى تنتهى الدولة ؟ وذلك في ظل هذا المثال الحى الذى قدمناه من واقع ما مارسته الجماهير الشعبية .. ومن واقع ما كانت اللجان الثورية عاملا اساسيا في خضم احداثه ..

القيود التى تعود

مثال عملي عن تناقض الثورة والدولة :

لم يكن التشيليون على دراية بما كان يحاك لهم ، إذ تقلد الحزب الشيوعي السلطة برئاسة الدكتور سلفادور الليندى ، وفقا للديمقراطية المزيفة المعمول بها في العالم المعاصر ، غير ان الليندى وحزبه يملكان برنامجا وطنيا للتنمية لعله كان يستوعب جل طموحات شعب تشيلي في تحسين مستواه الحضارى بين الشعوب من حيث الصحة والتعليم وزيادة الدخول الخاصة وفرص العمل ، وكذلك الخروج من دوامة النفوذ الاجنبي التى لم يعرف شعب من شعوب امريكا اللاتينية الطريق اليها بعد . وهكذا كان على العمال والفلاحين قبل كل شيء ان يقوموا بالانتاج الجاد والموجه وبتشجيع من رئيس الدولة نفسه . كما صار على الاطباء ان يقوموا بالرعاية الصحية للمواطنين تطوعا وفي كل وقت ليصلوا الى المناطق النائية من البلاد سيرا على اقدامهم ويقودون دراجاتهم الهوائية عبر الغابات وعبر الجبال ليتمكن كل

مواطن من الحصول على الوقاية اللازمة له أو على الاقل العلاج المتوفر .

وكان امام الليندى ان يخلص شعبه من الاحتكارات الرأسمالية التى امتصت دمه مئات السنين فيؤمم الشركات الامريكية ويلحقها بالقطاع العام ، ويضرب الملكية الخاصة الاستغلالية والاقطاعية لمصلحة الذين لا ملكية لهم والحاقها هى ايضا بالقطاع العام لم يكن امام شعب تشيلى الا مسافة قصيرة ليحقق تحرره الاقتصادى الكامل بعد ان انجز تحرره السياسى ليبنى مجتمعه الخاص القابل للتطور وسط غابة للتخلف والفقر والجهل .

الا ان الدولة كمؤسسة تلك التى ناضل الدكتور الليندى ليتمكن من تسخيرها لخدمة شعبه هى التى وجهت الضربة القاضية لآمالة كلها جملة وتفصيلا .. لقد كانت تركيبة مؤسسة الدولة ملائمة للقوى المعادية للشعوب من رأسمالية وانتهازية وقوى رجعية سياسية واجتماعية مرتبطة بالامبريالية واعمال الاستغلال العالمى التى تمارسها الاحتكارات الرأسمالية وهو الامر الذى قلب الاجراءات الاصلاحية

التى نفذها الليندى وجعلها تستغل ضده وضد برنامجه التنموى الوطنى ، حيث تسربت القوى المعادية هذه الى كافة الاجهزة التى استحدثها ، وتلك التى جدد ادارتها اما تلك التى كانت موجودة من قبل فقد كانت تسيطر عليها الرجعية اصلا وتستخدمها لاجهاض عمليات التغيير .

وهكذا امكن ان تقف الدولة ضد عمليات التغيير كلها وتفشلها فشلا ذريعا .. فزادت البطالة ، وضاقت الارزاق وارتفعت الاسعار ، واستشرى التسيب الادارى في كافة الأجهزة اللصيقة بالخدمات اليومية للجماهير وتوقفت المصانع ، وتلاشت سالضروريات من الاسواق في الوقت الذى زاد فيه شره الاستهلاك لدى المواطنين وسعى موظفو الدولة الى تهريب العملات وقبول الرشاوى والاتجار الخاص بممتلكات الدولة ، وفتح حسابات جارية في الخارج الامر الذى جعل تشيلى في صورة مخالفة تماما لما يدعو له الليندى وحزبه ولما يتحدثون به .

لقد صاروا في نظر مواطنيهم مجموعة من اللصوص الكذابين الذين يقولون مالا يفعلون ، ويرتكبون من

التجاوزات مالا يطيقه شعب من الشعوب ، وهكذا خرج الكثير من مواطنى تشيلى في مظاهرات عارمة يقودها البرجوازيون والاقطاعيون القدماء الذين امم الليندى مصانعهم وعقاراتهم وشركاتهم واقطاعياتهم الزراعية الضخمة ومؤسساتهم التجارية الراقية ووكالاتهم . لقد هتف التشيليون ضد اللندى وحزبه وطالبوه بأن يعيد الممتلكات المؤممة الى اصحابها وطالبوه بالتوقف عن التحرش بالقوى الرجعية البرجوازية وبالامبريالية الامريكية . وفوق ذلك كله فقد اعتبروه مسئولا عن جميع انواع الفساد الذى عم بلادهم في عهده الذى ظنو أنه سيخلصهم من كل فساد .

فهو المسئول عن البطالة وعن غلاء المعيشة وعن الفساد الادارى والتسيب والتهريب واحراق المرافق الانتاجية وهبوط انتاجية غيرها الى نسب متدنية جدا .

وحين يخرج الشعب الى الشارع يقوده اعداؤه فان ذلك يعنى شيئاً خطيرا لا يمكن الاستهانة به .

ان شعبا ناقما كشعب تشيلى تتداخل عليه الامور الى حد ان يعادى نفسه ويحارب حليفه لمصلحة أعدائه ليس

شعبا مغفلا فقط أو مضللا ، ولكن الامر اعمق من هذا المستوى واكثر تعقيدا .

ورغم ان انقلابا عسكريا فاشيا كان في النهاية خاتمة مأساوية لاحداث تشيلى حيث دفع الدكتور الليندى حياته وحياة ومستقبل حزبه ثمنا للخطأ الفادح الذى ارتكبه .

الا ان الانقلاب والهزيمة لم تكن نصيب الليندى ابدا .

ان شعب تشيلى هو الذى ابصر بعيونه عودة الاقطاع وانتزاع الأراضى من الفلاحين ، وطرد العمال بالملايين من اعمالهم .. ورأوا عيانا كيف عادت احتكارات الامبريالية الامريكية الى بلادهم يتقدمها الطابور العميل من الرأسمالية الطفيلية المحلية .. لقد فتحت السجون ابوابها واتسعت المعتقلات ، وكان لابد ان تقوم الطغمة العسكرية باثراء تاريخها القانونى فتصدر التشريعات الاحترازية وقوانين الاحكام العرفية لتزج بكل مواطن في السجن دون ان تكلف نفسها ابداء الاسباب .

وهكذا فقد الآلاف حياتهم برصاص الحكومة العسكرية

الفاشية وزج بمئات الآلاف في المعتقلات .. وفر الآلاف هربا بجلودهم من طاحونة الموت .

ولابد انهم قد ندموا ندامة بحجم المحيط الهادى ، وتقرحت عيونهم من البكاء على مافاتهم من فرص نادرة بوجود الليندى لاقامة حياتهم الاجتماعية الخاصة والمستقلة عن قوى النفوذ الدولية الكبرى .

ولقد فقد الكثيرون عقولهم وفقد غيرهم اطرافهم في زنازين الحكم العسكرى الفاشى ، ولكنهم جميعا يتذكرون رغم ذلك تلك التحذيرات التى كان يقدمها لهم الليندى يوميا فقد كان يقول لهم بأنهم يقدمون خدمة لعدوهم وانهم سيندمون يوما على مافرطوا .

ان درس الشعب التشيلى لا يستطيع شعب من شعوب العالم أن يتجاهله ، وخاصة تلك الشعوب التى تجرى تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل جذرى وتقع بلدانها في مناطق حساسة من العالم تعتبرها القوى الامبريالية الدولية مناطق نفوذها الحيوية . كما ان القوى

الثورية في العالم كله لا يمكنها هى الأخرى ان تنسى هذا .. بل ان عليها ان تعيه وعيا عميقا ، ولا اعتقد بان تنظيما ثوريا واحدا يستطيع حتى لو طلب منه ذلك – ان يتجاهل دلالات هذا الدرس المعقد أو ان يحجم عن تحليله أسبابا ونتائج .

فهذا الدرس قابل للتطبيق بحق جميع الشعوب ، بل انه في واقع الأمر الاحتمال الأكثر الحاحا ، أو الفرض الأقرب الى الصدق من كل الدروس الأخرى ، خاصة في البلدان التى لم تصعد الصراع الطبقى فيها الى درجة الفرز النهائى والمطلق مما يفنى الطبقات العميلة للامبريالية افناء نهائيا فتلجأ الامبريالية بعد ذلك الى التدخل العسكرى المباشر من قبلها ، أما حين يجهض الفرز الطبقى فلا تصفى الطبقات اليمينية نهائيا فان الامبريالية لا حاجة بها الى التدخل العسكرى المباشر من قبلها . فان بقايا هذه الطبقات تكفيها مؤونة هذا الأمر . فهى ستخرب كل اجراءات التحول وستجعل الشعب ينقم نقمة بالغة دون ان تسمح له بادراك مصادر التخريب الحقيقية مما يصب نقمته على الجهة الثورية أو

التقدمية المسئولة عن عملية التحول الأمر الذى سيفصلها عن الشعب ويجعل ضربها سهلا ميسرا ، ويعيد الشعب بعد ذلك الى قيوده القديمة .

ورغم بعض الفوارق الطفيفة بين أوضاع تشيلى وأوضاع ليبيا فان العمل التخريبى الذى تؤديه الطبقات اليمينية في كليهما لا يختلف اطلاقا بل انه ينطبق انطباقا تاما ويكاد يكرر نفسه حرفيا دون أى تغيير . فحيث تأجل الفرز الطبقى مراحل كبيرة ، فان الطبقات الرأسمالية والبرجوازية وبقايا الأقطاع السياسى والدينى والقبلى مازالت فاعلة في حمايتها لنفسها وتسربها الى جميع الأجهزة وسيطرتها عليها سيطرة مطلقة . ومنذ أربع سنوات صار واجب المتنفذين من أفراد هذه الطبقات وأولئك المرتبطين مصلحيا بها هو الحيلولة دون حدوث صراع طبقى واع تقوده الثورة بشكل علنى لتصفية الطبقات الاجتماعية الرجعية المعادية للجماهير الشعبية وتصفية اجهزة الدولة البرجوازية المرتبطة بالامبريالية العالمية ارتباطا عضويا وثيقا حتى اذا ضمنوا عدم تفجر الصراع الطبقى الواعى ، فانهم سيرتفعون

الى المرحلة التى تليها وهى الانتقام من الجماهير الشعبية لتكفيرها بعمليات التحول الاقتصادى والاجتماعى وتسفيه الانجازات التى تحققت بفعل البرنامج الثورى ، وايصال قناعات مخالفة الى أذهان المواطنين عن هذه التحولات وعن الحركة الثورية ذاتها .

* ان المواطن الذى يتردد على المصلحة العامة اياما واسابيع ولا يتمكن من الحصول على حل مناسب ومقنع لمشكلته هو مواطن يتعرض لعملية غسل دماغ وتجرى تهيئته لمقاومة التحولات الثورية في مجتمعه .

* ان الفلاح الذى يعجز عن اقناع شركة الأسواق بمصلحته رغم وضوح حقه في تصريف انتاجه ودرجة هذا الانتاج وحقه في تسلم ثمنه وحسن المعاملة له في مركز التوزيع حيث انهم يجعلونه ينتظرهم اكثر مما يطيق ثم يقيمون له انتاجه على درجة أقل من الدرجة الحقيقية وبعد ذلك يرسلون به الى مركز التوزيع الفرعى الذى يرفض استلام الشحنة منه ، فيعود من جديد ليقف نهاراً آخر في (الطابور) هو مواطن

تجرى عملية غسل دماغ له من طرف الرجعية لتهيئة لرفض عمليات التحول الثورى في مجتمعه وحياته الخاصة .

* — ان المواطن الذى يعجز عن الدخول الى مركز توزيع الاحذية ليشترى له ولعائلته حاجاتهم منها في الوقت الذى يعرف بان ملايين الازواج من الأحذية تقذفها المصانع المحلية بالاضافة الى ملايين أخرى تقذفها السفن في الموانىء هو مواطن يجرى غسل دماغه وتجهيزه لرفض اجراءات التحولات الاقتصادية الاشتراكية في مجتمعه وجعله يطالب بعودة الاقطاع والاستغلال وهيمنة البرجوازية .

* ان المواطن الذى يشاهد أمام عينيه اجراءات الوساطة والمحسوبية وقضايا الارتشاء تمر مرور الكرام ويعرف اخبار خيالية عن عمليات التهريب والصفقات السرية . ويشاهد المصانع الوطنية تحترق دون ان يعرف السبب ودون أن يعاقب الجناة . هو مواطن جاهز لتسخيره ضد مصلحته الخاصة والوطنية ليخدم اعداءه ، ورغم أنه سيندم في النهاية الا أن الرجعية المندسة في جسم الدولة قد غسلت دماغه وهيئته ليعمل ضد مصلحة شعبه ووطنه .

ان جميع هذه العمليات تحدث لأن فرزا طبقيا واعيا لم يحدث ، فتسربت القوى الاجتماعية الرجعية المعادية للشعب والساعية الى الهيمنة عليه الى اجهزة الدولة فخربتها وانتقمت لمصالحها المتضررة من خلالها . وانساقت وراء طموحاتها في العودة مجددا الى حكم الشعب والسيطرة عليه باسقاط الثورة والغاء الانجازات الثورية والتقدمية التى تحققت في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ان برنامج الطبقات العميلة المهيمنة على أجهزة الدولة لا يخرج عن هذا الاطار بأى حال من الأحوال .

ولذا فاننا حين نريد ان تنعتق شعوبنا نهائيا من التخلف والعسف ، ونقطع الطريق على اعدائها كى لا يعيدوها الى القيود القديمة التى كانت تكبلها هو ان ندمر الدولة ذاتها ونصعد صراعا طبقيا حقيقيا لنصفى عبره الطبقات الطفيلية المعادية للجماهير الشعبية تصفية نهائية مادية ومعنوية .

وعندها فقط يتحقق الانتصار النهائى للثورة .



* ملاحظة أخيرة

هل يجب ان نتفق . . أم ان اختلافنا يفيد هو الآخر ؟ . .
لست أرى ان نتفق جملة وتفصيلا ، لأن ذلك لن يضيف إلى هذه المحاورة جديداً من الأفكار ولا من المعلومات ولعلنا حين يرى الآخرون رأياً مختلفاً نجد بعض ما فاتنا من الصواب لديهم .

فليس غرضنا هنا أن نقدم طبقاً جاهزاً يلتهمه قراؤنا الأفاضل سريعاً دون أن يفتق لديهم جزء من الرغبة في المزيد، ودون أن يؤجج فيهم جملة من التساؤل والفضول . . أننا نريد ان نخلق شيئاً من الجدل وان ندفع الآخرين دفعاً إلى الرد ، علنا جميعاً نجد ضالتنا التى نهدف إلى ايجادها ، وهكذا قدمنا هذه المجموعة من الأفكار في شكلها المباشر دون أى تزويق أو تنميق وكأننا نلقيها على مسامع قرائنا الكرام القاءً وبشكل مباشر ، ثم جمعنا ما اسعفتنا به هذه الذاكرة البسيطة المتعبة من قضايا يجدر طرحها للحوار حولها .
وكذا ما وجدناه مناسباً لها في جملة من الأمثلة لتتمكن

من أيصال الفكرة الرئيسية التى تمحور حولها اهتمامنا هنا .

إن الدولة كيان معقد لم يولد الليلة . . وهو لهذا السبب مغروز في صدر التاريخ وفي عمق وعى الانسانية ووراء ظلال عقلها الباطن . ولن تعدم من يدافعون عنها ويرفعون لوءها ، معتبرين ماقدمناه مجرد تحامل على كيان مقدس أو شبه مقدس . . لايجب أن يجد هذا العقوق كله من مواطن بدوى يحمل حقداً دفيناً وثأراً تاريخياً مع هيكل الدولة منذ عرفها العرب وخاصة الشمال الأفريقى حتى هذا اليوم . ولعل ذلك يكون صواباً فلسنا نبرىء انفسنا مما جبل الناس عليه من الفطرة والعاطفة فلو قلنا بان العربي الذى عاني الويلات عبر تاريخه المزعج من الدولة ككيان معاد (على الدوام) له ، ومنحاز ضده ، إما لأنها من صنع الأجنبي المحتل وإما لأنها من صنع الطغاة الذين لا يراعون إلا ولا ذمة لأحد من الناس ، وهو قد اعتاد أن يعاديها فإما أن يحاربها ويحتمى بسلاحه في مواجهة جبروتها وطغيانها ومصادرتها للحريات والأرزاق وإما أن يستغل الطبيعة

فيختبيء في وديانها البعيدة الوعرة ، وجبالها الصعبة وشعابها التى لا تنالها القطا !

إنه في جميع الأحوال عدو للدولة وليس سوى عدو حقيقى له ، حتى حين اضطره عصره إلى الخروج ممن النفى الارادى أو النفى الاضطرارى ليهبط المدينة بضوضائها على اعتبار ان المدينة صارت عربية وإن الدولة اليوم تحت أيادى العرب

جاء وفي ذهنه إنهم ليسوا ككل العرب هؤلاء الذين يسيرون الدولة . . بل هم ليسوا عرباً . . لا علاقة بينهم وبينه . . إنه يموت جوعاً . . وينكمش برداً . ويذوب ألماً ومرضاً .

لعل في هذا بعض التفسير النفسى أو قل بعض العلة التى تجعل من العربي معادياً للدولة بطبعه . . ولايدخل في هذا الطبع كونه بدوياً لا يخضع للنظام بطبعه . على كل حال . . إذا كان هذا من ضمن الردود التى ربما قدمها أصحابها كتفسير لما يعتبرونه عقوقاً للدولة فإننا قد أوردناه هنا وجعلناه مجال نقاش هو الآخر ، ولم نستعده

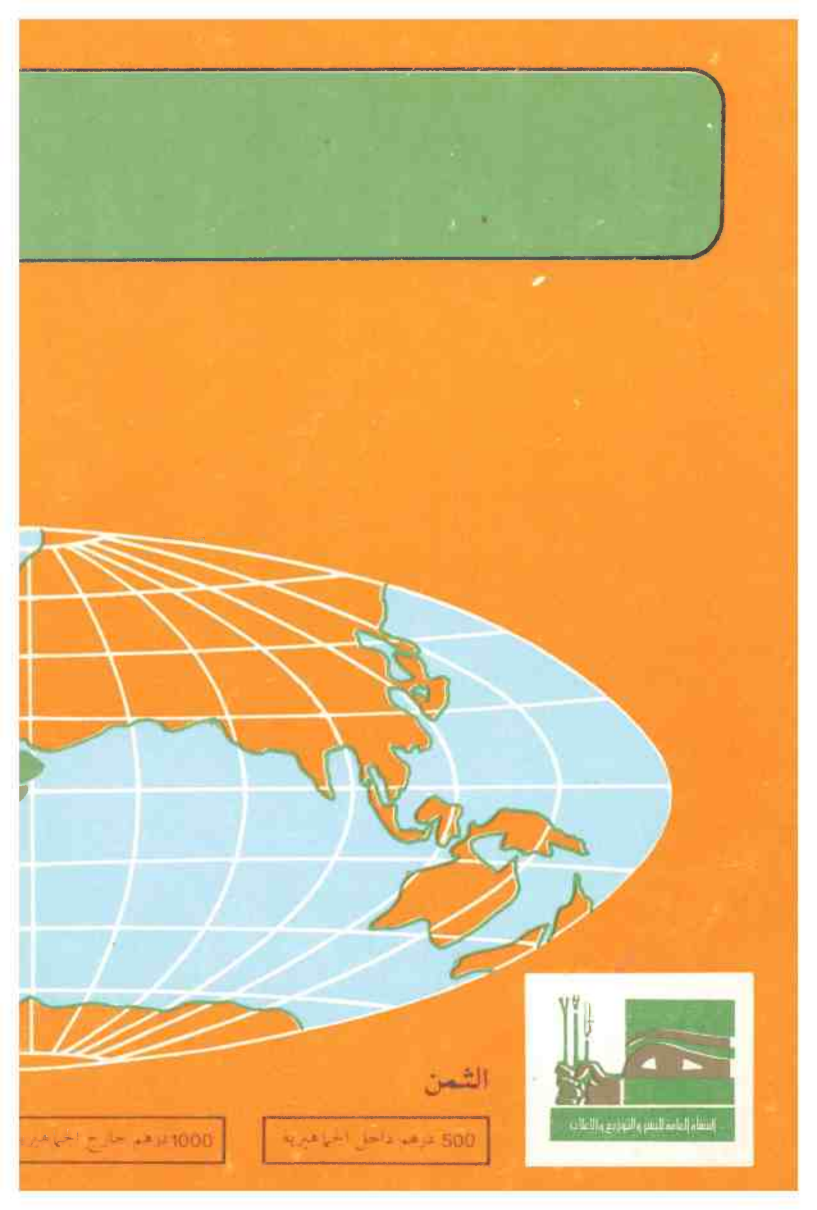
ولكننا سنستفيد من أولئك الذين سيختلفون معنا في الآراء المقدمة عن الدولة وعن الثورة على السواء ، أكثر من أولئك الذين نتفق معهم .

لقد رأيت من واجبي أن أطلب دراسة هذه الآراء التي حوتها هذه المحاورة ، وأطلب أيضاً انتقادها بشدة فلعلها تكون مفيدة حينذاك .

إن الذين يدرسون أفكاراً جديدة . . وأولئك الذين يبشرون بها ليس أمامهم إلا أن ينشروها في الشمس . وحين نتحدث بلغة الاقتصاد عليهم أن يدفعوها إلى السوق فهناك من يشترى . . ومن يتفرج . . وفي كليهما فائدة عظيمة . . فمن يشترى يقتنى . ومن يتفرج سيحدث غيره عما رأى وسمع ، وفي ذلك بعض الغرض الذى سعينا إليه .

والحمد لله رب العالمين .

ثمن بيع النسخة للمؤسسات الرسمية 1000 درهم


الثمن
500 درهم داخل الجماهيرية
1000 درهم خارج الجماهير